الفصل الثاني

الدين في السياسة

نحن اليوم في القرن الواحد والعشرين نواجه توترًا في العلاقات بين المسلمين والولايات المتحدة في كافة الأوقات. فالحرب التي خاضتها حكومة بوش ضد الإرهاب العالمي جعلت العالم أقل أمانًا، وأدت إلى ازدياد أعداد الإرهابيين والمعادين لأمريكا بشكل كبير، كما جعلت العديد من المسلمين (الأصدقاء والأعداء على حد سواء) في جميع أنحاء العالم يشعرون أنها حربٌ موجهة ضد الإسلام والمسلمين، وتم اعتبار أمريكا على أنها جزء كبير من المشكلة وليس من الحل.

كيف وصلنا إلى هذا الوضع؟ وما هي الدروس التي يجب أن نتعلمها من ذلك؟ وقبل كل ذلك ما هي الأحداث الرئيسية التي شكلت السياسة الإسلامية ورؤيتنا للمسلمين والعالم الإسلامي؟ وكيف ولماذا ظهر الدين في السياسة الإسلامية؟ وهل الحركات السياسية والاجتماعية الإسلامية تشكل تهديدًا مزدوجًا لنا الآن وفي المستقبل؟ وما هي الأسباب الرئيسية للإرهاب؟ وما هو الدور الذي يلعبه الدين في كل ذلك؟ وماذا يعني تحول الجهاد من موضوع محلي إلى قضية عالمية بالنسبة للأجيال القادمة؟ وكيف أثرت السياسة الخارجية الأمريكية على رؤية أمريكا والعلاقات المستقبلية بينها وبين المسلمين؟

المشكلة:

إن جميعنا اليوم على دراية بالجانب المظلم من السياسات والأحداث الإسلامية: بدءًا من الثورة الإيرانية والرهائن الأمريكيين، وأسامة بن لادن وتنظيم القاعدة، مرورًا بالهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن في ١١ من سبتمبر، والتفجيرات الانتحارية في لندن في السابع من يوليو، والقطع المتوحش للرءوس، والصراعات بين السنة والشيعة التي تسببت في تدمير المساجد، وذبح الرجال والنساء والأطفال الأبرياء. وعندما دعا الرئيس جورج بوش إلى الحرب ضد الإرهاب العالمي، تداعت إلى أذهاننا صور المقاتلين المسلحين المقنعين، وحماية الضحايا الأبرياء، ووقف الدمار الذي أثر على العديدين في الغرب. أما على الجانب الآخر، فقد اعتقد المسلمون في جميع أنحاء العالم أنهم هم أنفسهم ضحايا هذا الإرهاب، وأنهم في حاجة يائسة إلى جهودنا لإصلاح هذه المشكلة. في الوقت الذي يرى فيه الكثيرون أن أمريكا تستخدم الإرهاب العالمي كذريعة لتوسيع طموحاتها الإمبريالية ولإنشاء نظام عالمي جديد تعيد فيه رسم خريطة الشرق الأوسط؛ وذلك لاستغلال موارد دول العالم الإسلامي. ففي الآونة الأخيرة تنامت مشاعر العداء ضد أمريكا بشكل متزايد، ليس فقط بين الأقلية من المتطرفين، ولكن بين غالبية المسلمين، الذين يطلق عليهم المسلمون المعتدلون والذين مازال وجودهم الأساسي محل المساءلة.

إمبراطورية الشر الجديدة:

لقد ووجهنا في مطلع القرن الواحد والعشرين بعالم شديد التناقض بين الأبيض والأسود مليء بالشعارات مثل >صراع الحضارات< و>الحرب بين العالم المتمدن والإرهابيين< أو >الحرب ضد المتطرفين كارهي الديمقراطية، والرأسمالية، والحرية<[٧٢]. إن ولع الرئيس بوش باستخدام كلمة >شر<؛ لوصف الحرب ضد الإرهاب العالمي وكأنها حرب كونية بين الخير والشر أو صراع ضد

دول محور الشر، انعكس في دعوة ابن لادن للجهاد المقدس بين قوى الله وقوى الشيطان[٣٢]. فهجمات ١١ من سبتمبر، والهجمات الإرهابية التي تبعتها في العديد من الدول بدءًا من المغرب، وإسبانيا، وإنجلترا وصولًا إلى المملكة العربية السعودية، وباكستان، وإندونيسيا، والفلبين بدت بالنسبة للبعض كأنها تؤكد تحذيرات ما بعد الحرب الباردة المتمثلة في خطر الإسلام العالمي.

فلقد أصبح بديهيًا بالنسبة للكثيرين اليوم، أن دين الإسلام ككل، وليس فقط المتطرفين من المسلمين هو دين شر، ومصدر للإرهاب والتفجيرات الانتحارية. فإذا قارنا بين رد فعل الإسلام في بداية الثمانينات، عقب ثورة إيران >الإسلامية<، بردود الأفعال الحالية يمكن أن يقود ذلك البعض إلى الاستنتاج بأن: >كل ما حدث في السابق يتكرر من جديد!< >فلقد كنا على حق منذ البداية. إن هذا الخطر حقيقي وآخذ في النمو<. ولكن إذا أمعنا النظر سيتبين لنا أن هذا الأسلوب يخفي حقائق ومشكلات طويلة الأمد أعمق بكثير من ذلك.

فلقد تغير الكثير منذ بداية القرن الواحد والعشرين. وازداد انتشار التطرف الديني والإرهاب العالمي كلما زاد التدخل العسكري للأمريكيين والأوروبيين في العالم الإسلامي، كما تزايد العداء ضد الأمركة بشكل استثنائي، وانتشرت الهجمات الإرهابية في العراق، وأفغانستان، وباكستان، وإندونيسيا، وأوروبا، وفشلت الحكومتان: العراقية والأفغانية والقوات العسكرية الخارجية في إعادة الأمن والنماء بسبب ازدياد قوة المتمردين من القاعدة وطالبان. وبالرغم من دعوة حكومة بوش إلى مزيد من الديمقراطية، أصبح كثير من حلفاء أمريكا وخاصة مصر وباكستان أكثر ديكتاتورية، بينما آخرون مثل المغرب والأردن انحرفوا عن مسارهم نحو الديمقراطية. وأدى الفشل في تحديد الأسباب الأساسية للإرهاب، إلى تغيير مفهومنا عن العالم كما أصبحت سياساتنا الخارجية في أيدي أولئك الأعداء الذين يؤمنون، بل ويسعون إلى إثارة الصراع بين الحضارات. فهناك الكثير لنتعلمه من الماضي القريب إذا أردنا أن نصنع مستقبلًا أفضل وأكثر أمنًا في الألفية الجديدة. فعلينا أن نعرف ما هي الأحداث الرئيسية التي شكلت السياسات الإسلامية العنيفة التي نشهدها اليوم والتي تؤثر على رؤيتنا للإسلام والعالم الإسلامي؟ وما الذي نستطيع أن نتعلمه من ذلك؟

الإسلام من منظور الثورة الإسلامية الإيرانية :

في أواخر القرن العشرين، أثرت السياسات الإسلامية بشكل كبير على مفهوم الإسلام وعلى العلاقات بين المسلمين والغرب، كما أثرت على أحوال المسلمين في أوروبا وأمريكا.

فقد حل محل مشاعر الصدمة وعدم التصديق الأولى عند سقوط شاه إيران في عام ١٩٧٩، سريعًا الخوف من انتشار المبادئ الإسلامية المتشددة، أو الخومينية كانتشار النار في الهشيم. فقد أثارت دعوة خوميني إلى انتشار الإسلام الثوري العديد من الثورات والانتفاضات في بداية الثمانينات في الإقليم الشرقي المنتج للنفط من المملكة العربية السعودية بما فيه من أقلية من الشيعة، وفي الكويت والبحرين كذلك.

وفي بداية الثمانينيات تركزت المخاوف حول تهديد الإسلام الثوري المتطرف لسلامة واستقرار نظم الحكم العربية، ووصول الأمريكيين للنفط، وأمن إسرائيل، والآمال المستقبلية في السلام بين إسرائيل وفلسطين. وفي عام ١٩٨١ كان اغتيال الرئيس المصري أنور السادات، الذي مُنح جائزة نوبل للسلام لإقراره السلام التاريخي مع إسرائيل، والذي أعلن أن خوميني رجل مخبول، وعرض على الشاه الإيراني حق اللجوء، دليلا على المدى الذي وصل إليه >التهديد الإسلامي<، كما

أن الحرب بين العراق وإيران في الثمانينيات زرعت الخوف من إطاحة إيران بالرئيس العراقي صدام حسين عن الحكم وتهديد الحكومات الملكية في الخليج العربي، وأثار الدور الذي لعبته إيران في خلق، وتمويل، وتدريب حزب الله لمقاومة العدوان والغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢قلق الحكام السنيين في الخليج العربي وحلفاء لبنان في الغرب؛ حيث لعب حزب الله دورًا رئيسيًا في الحرب الأهلية في لبنان (١٩٧٥-١٩٩٠)، في مقاومة الفصائل اللبنانية الأخرى، واحتجاز الرهائن، وتفجير السفارات، مستهدفًا في الغالب العاملين الأمريكيين والأوروبيين. واستمر حضور حزب الله على الساحة السياسية حتى الحرب التي نشبت بينه وبين إسرائيل في عام ٢٠٠٦.

واليوم عادت إيران للظهور الإستراتيجي في السياسات الإقليمية لمرحلة ما بعد صدام حسين. وفي قوتها النووية المتزايدة، وتأثيرها في العراق، وفي خطاباتها المتشددة ودعوتها المستمرة لتدمير إسرائيل، واشتراكها في الصراعات بين السنة والشيعة ليس فقط في العراق ولكن في منطقة الخليج كلها وحتى باكستان، واستمرارها في التأكيد على أهمية الإسلام في السياسة من الناحيتين المحلية وفي العلاقات بين الغرب والمسلمين. فمن الواضح أن الغرب استغرق العديد من القرون للتوصل إلى اتفاق حول القوى المعقدة التي ينطوي عليها الإسلام السياسي. إذن لماذا تفاجأ السياسيون الغربيون بسهولة من دور الإسلام في السياسات الإقليمية؟ وهل مازالت هذه النقطة نفسها تعيق فهمنا لتطوير إستراتيجيات فعالة ومؤثرة للتعامل مع العالم الإسلامي.

الحَيْدُ عن مسار العلمانية - سيادة حكم الله:

خلال معظم القرن العشرين كانت رموز ومعايير تقدم المجتمعات ذات أصول غربية؛ فقد كان الغرب يحكمون على >تقدم< مجتمع ما بناء على >حداثة< الفن والعمارة به، وعلى مدى وجود المؤسسات الغربية السياسية، والقانونية، والتعليمية وحتى الاجتماعية به، وأيضًا بناء على ملابس ولغة أهل هذا المجتمع. فنحن نتحدث عن >الحداثة< من منظور غربي، المدينة الجديدة في مقابل القديمة، دلهي الجديدة مقابل دلهي القديمة. وكان معنى الحداثة هو تبني المؤسسات والنظم العلمانية الغربية: سواء السياسية، أو القانونية، أو التعليمية. كما اعُتبرَ الأفرادُ عصريين وغير تقليديين إذا ارتدوا البذلات والفساتين الغربية، والجينز واستخدموا اللغة الغربية الحديثة. وكان في اعتقادهم أن كل يوم يمر يشير إلى تقدم الدول أكثر فأكثر إذا ما طبقت الأفكار والقيم الغربية العلمانية.

ولكن بنهاية السبعينيات، كانت العودة إلى الإسلام على المستويين الشخصي والعام - بدا وكأنه قلب العالم رأسًا على عقب. فقد رأى العديدون أن هذا الإحياء للإسلام غير منطقي ولا عقلاني، وأنه يميل إلى نزعة رجعية إلى القرن السابع. ولكن ما يدعو إلى السخرية أن أكثر أمثلة الدول ابتعادًا عن العلمانية والعودة إلى الدين حدثت في أكثر البلاد تطورًا وانتماءً للغرب مثل مصر، ولبنان، وإيران.

وأصبح العديد من المسلمين أكثر تقيدًا بالإسلام، وأكثر حرصًا على الصلاة، والصيام، وارتداء الزي الإسلامي، كما أصبحوا أكثر ميلا للحفاظ على التقاليد والقيم العائلية، وأعادوا تجديد رغبتهم في الميل إلى الزهد والتصوف. وعاد الإسلام إلى الظهور كبديل عن الفشل الذريع للوطنية العلمانية، والرأسمالية، والاشتراكية. وكان الحكام بدءًا من مصر، والسودان، وليبيا، وحتى إيران، وباكستان، وماليزيا، وإندونيسيا بالإضافة إلى حركات الإصلاح والمعارضة، يلجئون إلى الشعارات والخطب والأمثلة الدينية للحصول على مشروعيتهم وعلى الدعم الشعبي والجماهيري.

عودة الدين في السياسة الإسلامية : كيف ولماذا؟

كان القليل فقط من الرؤساء متحدثين لبقين. وكان رونالد ريجان واحدًا من أفضل هؤلاء المتحدثين. فقد كان يستطيع التواصل مع مستمعيه سواء أكان عددهم صغيرًا أم كبيرًا، وكان يحرك مشاعرهم، ويشجعهم، بل ويحفزهم. وعندما أدلى ريجان بخطابه الرئاسي في المؤتمر الوطني الجمهوري، بدا مثل المبشر الديني الذي يدعو إلى صحوة أمريكية، مستعملا المنطق الديني والسياسي لمعنى الصحوة.ولكن لم يسر كل شيء على ما يرام في أمريكا: حيث قام خوميني بالإطاحة بالشاه الإيراني، واحتجز الدبلوماسيين الأمريكيين كرهائن لأكثر من عام؛ مما عرض الاقتصاد الأمريكي لصعوبات جمة؛ وأدى إلى تضاؤل قوته القيادية. ولكن ريجان طمأن الشعب الأمريكي بأن لديه خطة لإعادة أمريكا إلى مكانها الصحيح والطبيعي. فأوضح المشكلة الرئيسية وقدم الحل:

* المشكلة هي: فشل أمريكا بسبب نسيانها أو ابتعادها عن المبادئ والقيم التي وضعها مؤسسوها، والتي جعلت من أمريكا دولة قوية في الداخل والخارج.
* العلاج: على أمريكا أن تعيد تجديد نفسها، وأن تستعيد هويتها وقيمها، وأن تستعيد >قدرها المحتوم<. بمعنى أن ريجان دعا إلى التعصب الأمريكي!؛ حيث دعا إلى العودة إلى المبادئ والقيم الأمريكية الرئيسية التي ستعيد لأمريكا مجدها، وقوتها، وثروتها، وتجعلها تتولى منصب القيادة العالمية مرة أخرى.

وفي الوقت نفسه لم يدرك الكثيرون أنه كانت هناك صحوة من نوع آخر في العالم الإسلامي وذلك في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات. والتي استمرت لعدة عقود من الزمان، تضطلع عل السياسة والدين، متخذة أشكالًا عديدة ومتنوعة.

هذا الإحياء للدين في أمريكا والعالم الإسلامي، لم يكن فقط بشأن الدين، بل كان رد فعل للفشل السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، ولفقدان معنى الهوية، وللبأس العميق. فهذه الرغبة في الإحياء الديني، كانت حنينًا للعودة للمثالية القديمة، وإلى زمن المؤسسين، ولمحاولة إعادة المبادئ، والآراء، والقيم التي تمثل الإرشاد الإلهي، وإدراك الغرض والهدف، ومن ثم النجاح.

وفي السبعينيات وبالرغم من حصول معظم دول العالم الإسلامي على استقلالها بحلول منتصف القرن العشرين، تحطمت آمال وأحلام العديد من المسلمين عبر سلسلة من الصدمات في العالم الإسلامي. وأدى الفشل السياسي، والاقتصاي، والعسكري الذي أضعف الحكومات، إلى تغريب الرؤساء المنتخبين ونماذجهم التنموية السياسية، والاقتصادية، والتعليمية، والقانونية. وكانت الهزيمة المنكرة لأقوى الجيوش العربية: مصر، وسوريا والأردن وخسائرهم الفادحة لأراضيهم (سيناء، والضفة الغربية، والقدس الشرقية) في الصراع العربي الإسرائيلي عام ١٩٦٧، المعروفة بحرب الأيام الستة ضربة قاصمة لقوة العرب وفخرهم.

وتحول موضوع خسارة القدس وتحريرها إلى قضية دولية استلزمت الرأي العام للمسلمين في العالم الإسلامي كله. وكانت الهزيمة المنكرة للعرب في أعقاب حرب الأيام الستة تعرف باسم >الكارثة<، التي جعلت المفكرين العلمانيين والمتدينين يحاولون إجابة السؤال الملح: >لماذا؟< لماذا تعرضت قوات العرب جميعًا للدمار السريع والكامل؟ ما الذي جعل العرب في هذه الحالة من الضعف والانهزامية؟ الأمر الذي جعل هذه الأزمة في البحث عن الهوية يسلط الضوء على فشل الحكومات العربية.

فالبرغم من الآمال والتوقعات التي علقتها الدول الإسلامية على استقلالها،

واتباعها النماذج الغربية في المؤسسات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، وفرض قبضتها التسلطية، سادت الاقتصادات الفاشلة، واتسعت الهوة بين الفقراء والأغنياء، وتفشى الفساد وزاد التهديد بتغريب الهوية العربية الإسلامية. وازدادت خيبة الأمل من الأساليب الغربية للتنمية في العالم الإسلامي بسبب الدعم الأمريكي السياسي والعسكري لإسرائيل في حرب ١٩٦٧. واستنتج الكثيرون أن الاعتماد الزائد على الغرب، كمثال للتطور أو كحليف، أضعف العالم العربي أكثر مما قواه. مما عزز لدى المسلمين شعورًا بالنقص، والدونية، الناتج عن قرون من الاستعمار الغربي، والذي ترك فكرًا متوارثًا من الإعجاب (بقوة الغرب، وعلمهم، وتقدمهم التنكولوجي) يضاهيه شعور عميق بالاحتقار للغرب بسبب تدخله واستغلاله للعالم العربي.

وكانت الحركات الإسلامية الناشطة مثل جماعة الإخوان المسلمين في مصر والجماعة الإسلامية بجنوب آسيا يذكرون بتحذيرات السالفين من مخاطر الاستعمار الغربي، وعلمانيته، وكنائسه:

>يسعى الغرب بالتأكيد لإذلالنا، واحتلال أراضينا، ومحاولة تدمير الإسلام عن طريق إبطال شرائعه، وطمس تقاليده؛ وهم يقومون بذلك وفقًا للتوجيه من الكنيسة؛ فسلطة الكنيسة هي التي تعمل على توجيه السياسات الداخلية والخارجية للكتلة الغربية بقيادة إنجلترا وأمريكا< (٧٤).

واستحث العديدون منهم المسلمين على العودة إلى المبادي والقيم الإسلامية التي جعلت من الدول الإسلامية قوة لا يستهان بها على مر العصور، مؤكدين أن المسلمين يجب أن يستعيدوا تراثهم العربي الإسلامي، وتاريخهم، وثقافتهم، وقيمهم. وأدى هذا السعي إلى هوية أكثر تاريخية وأصيلية إلى عودة الدين إلى السياسة والمجتمع في العالم الإسلامي، الذي مازال يمثل قوة عظمى في السياسات الإسلامية حتى اليوم.

أما في جنوب آسيا فقد اكتسب الدين المزيد من القوة؛ حيث قضت الحرب الأهلية الباكستانية مع بنجلاديش عام ١٩٧١على أي أمل في القومية الإسلامية، التي كانت من المفترض أن توحد بين الاختلافات الأخلاقية واللغوية بين المسلمين في شرق باكستان وغربها؛ مما جعل الكثير من الباكستانيين في أعقاب الحرب الباكستانية ينادون بالعودة إلى سبب وجودهم، وإلى وطنهم وجمهوريتهم الإسلامية؛ حيث اتجه رئيس الوزراء الباكستاني ذو الفقار علي بوتو الحاصل على تعليمه من جامعة كاليفورنيا في بيركلي وجامعة أكسفورد إلى دول الخليج العربي ليس بسبب معتقداته الدينية الخاصة أكثر مما هو للمساعدات الخارجية والعمل؛ فقد أكد بوتو على عقيدتهم المشتركة ووحدتهم الإسلامية، ولكن في المقابل كان عليه أن يستجيب إلى توقعاتهم بتقديم الدعم للإسلام بشكل أكثر وضوحًا.

ويمكن ملاحظة العودة إلى الإسلام ليس فقط بين مسلمي السنة، ولكن أيضًا بين مسلمي الشيعة، كما في إيران، ولبنان التي اعتبرت في الستينيات والسبعينيات من أكثر الدول العربية استقرارًا، وتمدنًا. وكانت عاصمتها بيروت ملتقى الطرق بين الشرق والغرب، ومركزًا للمعاملات المالية والتجارية، كما تميزت بفنادقها الفخمة، ومتاجرها، ودور السينما، وتقدمها التكنولوجي. واشتهرت لبنان بكونها مثالًا للتعايش السلمي بين أفراد المجتمع المتعدد الأديان الذي يضم خليطًا من المسيحيين، والمسلمين (السنة والشيعة)، والدروز معًا. إلا أن الحرب الأهلية اللبنانية من ١٩٧٥ حتى عام ١٩٩٠ حطمت هذا النموذج الأسطوري اللبناني الناجح.

وعلى مر السنين حولت التغيرات السكانية الأقليات الإسلامية من (السنة والشيعة) إلى أغلبية مهمشة وساخطة، تطالب بإعادة توزيع السلطة السياسية

والاقتصادية من أيدي المسيحيين. وكان الشيعيون من بين هؤلاء المعارضين ومن الأصوات القوية التي كونت قوات عسكرية حاربت المسيحيين اللبنانيين والجيش الإسرائيلي، بالإضافة إلى المستثمرين الأجانب. وفي السبعينيات والثمانينيات ظهرت حركتان من أهم الحركات الشيعية العسكرية واللتان مايزال لهما تأثير قوي حتى اليوم، الأول: حركة أمل أو حزب (المقاومة المستقلة اللبنانية) والذي تكون عام ١٩٧٤ كتنظيم عسكري لمنظمة الإصلاح الشيعي، وهو حزب لحماية وتأييد حقوق ومصالح الشيعة في لبنان، الثاني: وهو الأشهر والمعروف بسمعته السيئة والدعم الإيراني له المسمى بحزب الله العسكري، والذي أنشئ لمحاربة الغزو والاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان عام ١٩٨٢. وقد أدين حزب الله بالعديد من عمليات الاختطاف، واحتجاز الرهائن، ومهاجمة السفارات، بما في ذلك تفجير الشاحنات، الذي قُتل فيه أكثر من ٢٤٠ جنديًا من جنود المشاة البحرية الأمريكيين داخل ثكناتهم العسكرية في بيروت عام ١٩٨٣ (وهو الاتهام الذي أنكره حزب الله).

وبعد الحرب الأهلية اللبنانية، ظهر حزب الأمل كقوة رئيسية في الأحزاب الانتخابية في لبنان. وكان نبيه بري زعيم الحزب قد انتخب رئيسًا للبرلمان. وعلى الجانب الآخر مازال حزب الله يمثل أيضًا قوة عسكرية ملحوظة كما ظهر في الحرب بين حزب الله وإسرائيل عام ٢٠٠٦، بالإضافة إلى كونه قوة سياسية، لها أعضاؤها المنتخبون في البرلمان اللبناني ومجلس الوزراء. وهو أيضًا ممول أساسي للكثير من الخدمات الاجتماعية والزراعية للآلاف من اللبنانيين، كما يقوم ببناء المدارس والمستشفيات، وهو المسئول عن قناة المنار التلفزيونية الفضائية والمحطة الإذاعية التابعة له [٧٥].

الثورة الهادئة: بالاقتراع، وليس بالرصاص:

بالرغم من سيطرة الخوف في الثمانينيات بسبب الموجة الإيرانية المتطرفة التي أطاحت باستقرار الحكومات، مستخدمة العنف والإرهاب، أدت الاقتصاديات المتداعية والاضطرابات العامة في التسعينيات إلى نتيجة مختلفة تمامًا؛ حيث كان البديل عبارة عن ثورة هادئة لا يشوبها العنف على الإطلاق يقودها النشطاء الإسلاميون، والتي تمكنت على غير المتوقع من تحقيق الحل الإسلامي.

فلقد ظلت الغالبية العظمى من الحكومات في دول العالم الإسلامي (العلمانية والدينية على حد سواء) ديكتاتورية، نتيجة سنوات من الخضوع لحكم الاستعمار الأوروبي، وأنظمة ما بعد الاستقلال التي لم تشجع الحكومات، أو المؤسسات والقيم الديمقراطية، إلا أنه في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات واستجابة لأعمال الشغب بسبب الغذاء، والاحتجاجات، والمظاهرات الضخمة التي تلت ذلك، جرت انتخابات في عدد من البلدان بما فيها الأردن، وتونس، والسودان، والجزائر، ومصر. ولم تتجل الروح الإسلامية بوضوح في أي مكان كما تجلت في هذه السياسات الانتخابية والاجتماعية الناشئة. فقد فاز المرشحون الإسلاميون في الانتخابات المحلية والدولية وتقلدوا الزعامة في الجمعيات المهنية والنقابات العمالية. وقام النشطاء الإسلاميون بتوفير المدارس، والعيادات والمستشفيات الطبية، ودور الحضانة، كما قاموا أيضًا بتوفير المساعدات القانونية، ومراكز الشباب، والعديد من الخدمات الاجتماعية الأخرى. وانتشرت في ذلك الوقت المساجد الخاصة (وليس التابعة للحكومة)، والمؤسسات المالية مثل البنوك الإسلامية وشركات التأمين.

إلا أن المشاركات السلمية للنشطاء الإسلاميين والحركات الإسلامية أسفرت في بعض الأحيان عن معارضة شديدة. فمثلًا في عام ١٩٩١ أذهلت الانتخابات في الجزائر الحكومة الجزائرية والغرب كليهما حينما فاز الحزب الجزائري الإسلامي

المعروف باسم (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) في الجولة الأولى من الانتخابات الافتتاحية العامة المتعددة الأطراف. وبالرغم من القبض على بعض زعماء الحزب الإسلامي واعتقالهم بعد فوزهم في الانتخابات المحلية، فقد فاز مرشحون آخرون في الانتخابات البرلمانية باكتساح، وكان حزبهم على استعداد لتولي السلطة. ولكن فكرة وجود حكومة إسلامية من خلال الانتخابات بدلًا من الرصاصات أثارت ردود أفعال متطرفة. حيث اعتبر الجيش الجزائري فوز الحزب الإسلامي في الانتخابات باطلا، وقام بإلقاء القبض على أعضائه، وتعيين حكومة جديدة تابعة له. مما أدى إلى إشاعة روح الانقسام في المجتمع الجزائري وأسفر عن حرب أهلية طويلة الأمد (١٩٩٢- ١٩٩٩)، راح ضحيتها مئات الآلاف من الأرواح.

أما في الأماكن الأخرى من العالم الإسلامي فقد ساعدت الانتخابات الديمقراطية المرشحين الإسلاميين على الوصول إلى مناصب عليا في الحكومة. ففي تركيا، التي كانت معقلا للعلمانية في الشرق الأوسط، أصبح الدكتور نجم الدين أربكان الذي كان زعيم الحزب الإسلامي رئيسًا للوزراء في عام ١٩٩٦ وحتى ١٩٩٧؛ أما في ماليزيا فقد تولى أنور إبراهيم مؤسس حركة الشباب المسلمين في ماليزيا عام ١٩٧١ منصب مساعد رئيس الوزراء من عام ١٩٩٣ وحتى ١٩٩٨؛ وفي إندونيسيا انتخب عبد الرحمن وحيد الذي كان رئيسًا لأكبر حركة إسلامية في البلاد المسماة بنهضة العلماء رئيسًا لمجلس الشعب الاستشاري عام ١٩٩٩، واستمر هذا الاتجاه حتى القرن الواحد والعشرين.

وفي السنوات الأخيرة، استمر الأحزاب والمرشحون الدينيون في إثبات نجاحهم في الانتخابات. ففي الانتخابات العامة في العراق في أواخر عام ٢٠٠٥، فاز الحلف الشيعي بـ ١٢٨ مقعدًا من أصل ٢٧٥[٧٦]. كما قام المرشحون النشطاء الإسلاميون بدور بارز في انتخابات المملكة العربية السعودية عام ٢٠٠٥ وفازوا بجميع المقاعد في الانتخابات المحلية في كل من مدينتي مكة والمدينة[٧٧]. وفي مصر فازت جماعة الإخوان المسلمين المحظورة بشكل غير مسبوق بعشرين في المائة من مقاعد البرلمان في أواخر عام ٢٠٠٥. أما عن أول انتخابات في القطاع الفلسطيني بعد عقد من الزمان، حققت فيها حماس انتصارًا ساحقًا على الحزب العلماني الحاكم (فتح) في بداية عام ٢٠٠٦. وفي الكويت أحكم الناشطون الإسلاميون قبضتهم على الجمعية الوطنية الكويتية، وحصلوا على ٢١ مقعدًا من أصل ٥٠ مقعدًا. أما في الجمهورية التركية، فقد فاز حزب العدالة والتنمية فوزًا ساحقًا في انتخابات عام ٢٠٠٢، وتم انتخابه مرة أخرى في يوليو عام ٢٠٠٧ فأذهل الجميع بفوزه فوزا مذهلا وحصوله على ٤٧% من الأصوات أكثر مما حصل عليه في انتخابات عام ٢٠٠٢ حيث حصل على ٣٤% فقط من الأصوات.

وكانت انتصارات حزب العدالة والتنمية في تركيا جديرة بالملاحظة بسبب حصوله على غالبية الأصوات في الانتخابات البرلمانية في دولة إسلامية اعتُبرت لوقت طويل رمزًا للعلمانية في الشرق الأوسط. وبالرغم من أن مؤسسيه رجب أردوجان (وهو رئيس الوزراء) وعبد الله جول (الذي كان وزيرًا للخارجية ثم أصبح رئيسًا للبلاد فيما بعد)، كانا عضوين بارزين في الحزبين الإسلاميين الرفاه، ثم الفضيلة الذي تلاه بعد ذلك، اختارا أن ينشئا حزب العدالة والتنمية الذي كان أكثر شمولًا وتنوعًا (أي: غير إسلامي) مع تركيز قوي على محاور التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فحزب العدالة والتنمية هو حزب معتدل، موال للغرب، ينادي بحرية الاقتصاد وانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي؛ حيث يشير تاريخه وأعماله إلى أن الواقعية في السياسة، يمكن أن توصل الإسلاميين إلى التعلم من

تجاربهم، وتوسيع آفاقهم، والتكيف مع الدوائر الانتخابية المتعددة، والحكم بكفاءة وفعالية.

وقد بدأ فترة ولايته عام ٢٠٠٢ الوقت الذي كانت تركيا فيه تتعافى من تأثير الأزمة المالية الضخمة التي مرت بها، فقام بتحسين الاقتصاد التركي بشكل ملحوظ في السنوات الأربعة التي تلت ذلك. وهبط التضخم المالي بشكل مؤثر خلال هذه السنوات الأربع نتيجة النمو القوي، وذلك، من الأرقام المضاعفة التي تقارب في بعض الأحيان المائة في المائة إلى ٦,٩ % والتي كانت أقل نسبة منذ عام ١٩٧٠، كما ارتفعت معدلات الاستثمار ونمو الشركات، وقام الحزب أيضًا بتنفيذ البرامج الاجتماعية القوية من أجل الفقراء في الريف والمدن.

بالإضافة إلى أن الحزب قاد الحكومة إلى إثبات نجاحها على المستوى الدولي بشكل أفضل من سابقيها، وذلك بالعمل على قبول ضم تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، والعديد من الاهتمامات الأخرى التي تحيط بالولايات المتحدة والدول الإسلامية، وذلك مع المحافظة على استقلال تركيا، أما محليًا فقد عبر الجيش والمعارضة العلمانية عن مخاوفهما من أن >الحكومة الإسلامية< أثبتت عدم جدواها. وقد أعاد حزب العدالة والتنمية تحديد التزامه بالعلمانية التركية، إلا أن فكرهم عن العلمانية، وفصل الدولة عن المؤسسات الدينية، يتعارض بقوة مع الاتجاه العلماني المتشدد المعادي للدين؛ فقد ظهر الخوف من الدين بوضوح في التوتر الذي حدث بشأن حق المرأة في ارتداء الحجاب؛ حيث بالغ العلمانيون في قلقهم بأن التراخي في القوانين حول ارتداء المرأة للحجاب من الممكن أن يؤدي إلى إجبار جميع النساء على ارتداء غطاء للرأس، مما جعله يغطي على الجانب الإنساني من الموضوع بشكل كبير ؛ حيث منعت النساء التركيات اللاتي يرتدين الحجاب من العمل في الحكومة، ومن العمل أو الدخول إلى المباني الحكومية، وأيضًا من دخول الجامعات. والمثال الأكثر وضوحًا كان عندما تولى حزب العدالة والتنمية السلطة. لم تستطع زوجات رئيس الوزراء والغالبية من زوجات أعضاء مجلس الوزراء ومجلس الشعب حضور حفل الاستقبال السنوي الذي يقيمه الرئيس التركي ذو الاتجاه العلماني بسبب ارتدائهن أغطية الرأس. والأكثر من ذلك أن ابنتي رئيس الوزراء لم تستطيعا دخول الجامعة في تركيا بسبب ارتدائهما الحجاب، فقامتا بمتابعة دراستهما في الولايات المتحدة بدلًا من ذلك!.

سياسات الحكومات الإسلامية :

بالرغم من الإنجازات التي حققتها بعض الأحزاب الإسلامية والآمال التي عقدها الديمقراطيون المسلمون الآخرون، مازال الديكتاتوريون يسودون بشكل أكبر من الديمقراطيين في العالم الإسلامي، فحكومة واحدة من كل أربع حكومات من غالبية البلدان الإسلامية بها حكومة منتخبة ديمقراطيًا. والبلدان المزعوم إقامة انتخابات ديمقراطية بها يفوز فيها الحكام في الانتخابات بشكل منتظم بنسبة ٩٠% إلى ٩٩,٩%. فالرئيس التونسي زين العابدين بن علي فاز بـ ٩٩,٤ % من الأصوات في انتخابات عام ١٩٩٩ وبـ ٩٤,٥% من الأصوات في عام ٢٠٠٤. وفي مصر فاز الرئيس حسني مبارك في عام ١٩٩٩ بنسبة ٩٤% من الأصوات، وبنسبة ٨٨,٦ % في عام ٢٠٠٥. لذا فإن مثل هذه الحقائق تقودنا إلى الاعتقاد السائد بأن المسلمين يرفضون الحريات الديمقراطية، وأن الإسلام يتعارض مع الديمقراطية. ومع هذا فإنه من المهم السؤال ما إذا كانت هناك فرصة سانحة لمثل هذه الحريات، فالغالبية من الحكومات الإسلامية يقيدون أو يحدون بشدة أي معارضة لأحزابهم السياسية أو المنظمات غير الحكومية التابعة لهم. فهم يملكون السلطة لترخيص أو حظر أو إحلال جميع المنظمات والتحكم في مقدرة المنظمة على عقد الاجتماعات العامة والوصول إلى وسائل الإعلام.

فالأنظمة الديكتاتورية والقمعية في العراق، ومصر، وسوريا، والجزائر، وتونس، وأوزباكستان- خلقت أجواءً لا تستطيع فيها المعارضة السلمية أن تقوم بوظيفتها أو تكون فعالة، تاركين المجال للسياسات البديلة التي تولد الاستجابات العنيفة. فالحرب ضد الإرهاب العالمي استخدمتها الحكومات مثل (مصر، وتونس، والسعودية، وأوزباكستان، وباكستان، وإسرائيل) كذريعة للحد من القوى الديمقراطية، وتقييد سلطة القانون والمجتمع المدني، ولقمع الحركات الإصلاحية السلمية. فالمعارضون سواء أكانوا علمانيين أو إسلاميين، متشددين أم معتدلين، يصنفون جميعًا على أنهم متطرفون؛ وذلك حتى يتسنى لهم التحكم في الانتخابات وتعزيز شرعية الحكم الديكتاتوري. ففي مصر مثلاً، عندما خاض مبارك الانتخابات التعددية في عام ٢٠٠٥ لتجديد فترة رئاسته، والتي كانت الأولى من نوعها في مصر، وعد مبارك بإلغاء قوانين الطوارئ التي تسمح بالاعتقالات والحبس التعسفي. فتلك القوانين ظلت قائمة منذ أن تولى مبارك الحكم في عام ١٩٨١، ومن المحتمل أن تظل كذلك بعد أن أخلف وعده بإلغائها، زاعمًا أن هناك بعض المخاوف >الأمنية< مثل: >العيش في إقليم تسوده الاضطرابات<؛ حيث قال: >علينا أن نضع في اعتبارنا أن مصر مستهدفة من وقت لآخر<[٧٨]. واستمرت حكومته في التهديدات والاعتقالات، والحبس لمعارضيها في المنظمات غير الحكومية في المجتمع، وعبر وسائل الإعلام، والأحزاب السياسية، والإخوان المسلمين.

وعليه، فإن العديد من البلدان ماتزال >دولًا أمنية< أي أن: حرية المنظمات والجمعيات فيها وحرية الفكر والتعبير مازالت محدودة بشكل كبير. وفي هذا الصراع المستمر والاختيار الحرج بين الانتخابات أو الرصاص للوصول إلى التغيير السياسي، أو وجود المثقفين ذوي الفكر المستقل سواء أكانوا إسلاميين أم علمانيين، يتم إخماده إما بسبب المخاوف الأمنية من جهة، أو الجماعات الإسلامية المتطرفة من جهة أخرى، مما جعل هذه الظروف تخلق تيارًا من المحْدَثين الراغبين بمحاربة ما يعتبرونه أنظمة غير إسلامية وقمعية وموالية للغرب. لذا فعندما نتأمل الحركات الإسلامية الاجتماعية والسياسية كتهديد لنا في الحاضر والمستقبل، علينا أن نضع في اعتبارنا أن الأنظمة الديكتاتورية القائمة تماثل في ذلك خطورتها على مجتمعاتنا.

فقد خلقت الحقائق في العالم الإسلامي جوًا خصبًا لنمو المذهب الجهادي الذي كان آخذًا في النمو منذ منتصف القرن العشرين، بدءًا من مصر بسبب السياسات القائمة فيها، والتي أسهمت في إشعال نار الإرهاب، داخل البلاد أولًا، ثم لاحقًا في السعودية ودول الخليج البترولية، وإلى جميع أنحاء العالم بعد ذلك.

بداية ونمو المذهب الجهادي:

لقد سلطت أحداث ١١ من سبتمبر الضوء بشكل مضاعف على الصراع العسكري الدائر داخل المجتمعات الإسلامية، والذي كان آخذًا في النمو لسنوات طويلة. فاليوم أصبحت كلمات مثل >مجاهد < و>الحركات الجهادية< يستخدمان بشكل واسع، بالرغم من عدم فهم معناهما دائمًا. وهذا الفهم القاصر كان نتيجة تطور التطرف والإرهاب من مجرد كونه تهديدًا محليًا إلى تهديد عالمي.

فالعنف والإرهاب ضد الأمريكيين، وضد الغرب الذي يظهر اليوم بشكل واضح عالميًا- تمتد جذوره بعمق عبر مئات السنين؛ حيث أوجده أصحاب المذاهب الفكرية مثل المصري سيد قطب، والفلسطيني محمود عزام، وساعده الزعماء السياسيون والدينيون المتطرفون مثل آية الله خوميني، ومعمر القذافي، وصدام حسين، وأسامة بن لادن، وأيمن الظواهري. فبينما تثير هذه الأسماء لدى الغرب صورًا لأشرار وحشيين، يُعتبر البعض منهم- وخاصة أسامة بن لادن- أبطالًا في

العالم الإسلامي، وترسم صورهم على القمصان القصيرة، والملصقات الجدارية، وتنشر لهم التسجيلات الصوتية والمصورة. إذن ما الذي يفسر التمجيد الذي يتلقاه هؤلاء الزعماء في العالم الإسلامي.

فسيد قطب (١٩٠٦- ١٩٦٦) الذي يعتبر الأب الروحي المسلمين المتشددين (مثلما كان كارل ماركس للشيوعية)، كان له أكبر الأثر على الحركات المتطرفة في أنحاء العالم الإسلامي؛ حيث ألهمت كتاباته المجاهدين الذين يعتبرون جهادهم حربًا مقدسة، ضد الاحتلال، والقمع والاستعمار الغربي والأمريكي؛ حيث تخبرنا حياته الكثير من الأشياء المهمة حول نشأة المتطرفين الدينيين.

كان القليلون فقط يتنبئون بأن مثل هذا الرجل المثقف، والمدرس، والناقد الأدبي، والموظف بالحكومة- يمكن أن يصبح داعيًا للإسلام المتشدد؛ حيث إنه درس الأدب الغربي مثله في ذلك مثل الكثيرين من أقرانه في ذلك الوقت، ونشأ معجبًا بالغرب، ثم سافر سيد قطب إلى الولايات المتحدة عام ١٩٤٩ لدراسة المنظمات التعليمية هناك، وكان ما شاهده هناك نقطة تحول في حياته وفكره. فالبرغم من مجيئه للولايات المتحدة بسبب إعجابه بها، فقد تعرض هناك لصدمة ثقافية وخيبة أمل كبيرة؛ فقد أقنعه ما لاقاه هناك بمدى مادية الغرب، وعنصريته، وظلمه الاجتماعي، وتحرره، بالإضافة إلى تحيزه ضد العرب، وهو الأمر الذي أدركه من خلال حكومة الولايات المتحدة ووسائلها الإعلامية ودعمها لإسرائيل. فبعد عودته بوقت قصير لمصر عام ١٩٥١انضم إلى جماعة الإخوان المسلمين.

وقد نمت نظرة سيد قطب المتشددة من خلال الصدام بين الحكومة المصرية القمعية وجماعة الإخوان المسلمين في فترة الخمسينيات والستينيات. ففي الخمسينيات ظهر سيد قطب كأكثر الأعضاء النشطين والمؤثرين من الشباب في جماعة الإخوان المسلمين. وكان سجنه وتعذيبه في عام (١٩٥٤ – ١٩٦٤) الحافز الأكبر في تحوله من مفكر وكاتب ديني متميز إلى متشدد ومستنكر لكل من الحكومتين المصرية والأمريكية ومدافع عن شرعية الجهاد.

ويمكن ملاحظة نظرته الجهادية في كتيبه الدعائي (معالم على الطريق)، وهو كتاب صغير كتبه أثناء قضائه مدة عقوبته في السجن، والذي استخدم كدليل ضده أثناء محاكمته ثم الحكم عليه بالإعدام في عام ١٩٦٦. وقد خلقت كتابات سيد قطب وأفكاره نظرة دينية عالمية، وشجعت أحاديثه الأجيال التي تلته من النشطاء السياسيين سواء أكانوا معتدلين أم متشددين، بما في ذلك جماعة (الجهاد الإسلامية)، التي قامت باغتيال الرئيس المصري أنور السادات، وتنظيم القاعدة الذي أنشأه أسامة بن لادن؛ حيث أعادت تعاليم سيد قطب تشكيل العالم إلى أقطاب متنافرة من الأبيض والأسود بلا ظلال رمادية؛ فليس أكثر من الوصول إلى بديل في المستقبل البعيد، وهو أن إيجاد حكومة إسلامية فرض عين على المسلمين أن يقوموا بتنفيذه فورًا:

هناك مكان واحد على الأرض يمكن أن يسمى ببيت الإسلام (دار الإسلام)، وهو المكان الذي تقام فيه دولة إسلامية وتطبق فيه الشريعة الإسلامية، وتقام فيه حدود الله، ويقوم المسلمون بتدبير شئون البلاد عن طريق مبدأ الشورى، أما بقية العالم فهي (دار الحرب) (٧٩).

بسبب الطبيعة القمعية والديكتاتورية للحكومة المصرية والكثير من الحكومات الأخرى في العالم الإسلامي، استنتج سيد قطب أن التغيير داخل النظام الحكومي نفسه سيكون عديم الجدوى، وأن الإسلام كان على شفير الانهيار. ورأى أن الجهاد المسلح دفاعًا عن الإسلام ضد الظلم والاضطهاد الذي تقوم به الحكومات غير الإسلامية، والدول الاستعمارية في الغرب والشرق (كالاتحاد السوفيتي)- هو شيء

ضروري لإقامة نظام إسلامي عادل. وأن ذلك واجب على جميع المسلمين، وأن المسلمين الذين يتخلفون عن أداء هذا الواجب يعتبرون أعداء الله، ويصنفون على أنهم من المرتدين عن الإسلام ويتم تكفيرهم، ومحاربتهم وقتلهم، مثلهم في ذلك مثل أي أعداء آخرين لدين الإسلام. ولقرون من الزمان ظلت العديد من الجماعات المتشددة تؤمن بآراء سيد قطب حتى بعد مماته، وقاموا بالحفاظ عليها في مذاهبهم ومناهجهم فيما بعد. فقد قام عبد الله عزام وأسامة بن لادن بتحويل أفكار سيد قطب إلى تطبيق كمذهب عالمي للجهاد.

فقد وُصف عبد الله عزام (١٩٤١- ١٩٨٩) بأنه أمير الجهاد العالمي. فقد كان محدثًا مفوهًا، دعا إلى المواجهة المسلحة قائلا: >بالجهاد والسلاح فقط: وليس بالمفاوضات، ولا المؤتمرات، ولا المحادثات<[٨٠] وقد كانت آراؤه الجهادية مشروطة بما ذكره سيد قطب من حقائق سياسية ومن واقع تجربته الشخصية للاحتلال الفلسطيني والأفغاني، ثم قابل تلميذه أسامة بن لادن في السعودية، والذي أصبح بعد ذلك مستشاره في أفغانستان.

فقد ولد عبد الله عزام وتعلم في فلسطين، ثم هاجر بعد ذلك إلى الأردن بعد حرب ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل مثله في ذلك مثل الكثير من الفلسطينيين، حيث استمر في جهاده ضد إسرائيل، وبسبب استيائه من منظمة التحرير الفلسطينية التي أنشأها ياسر عرفات، ذهب للدراسة في القاهرة فالتقى هناك الشيخ عمر عبد الرحمن، وهو المرشد الروحي للجهاد في مصر، والدكتور أيمن الظواهري الذي سيصبح فيما بعد الذراع الأيمن لأسامة بن لادن.

وبعد حصوله على الدكتوراه في الشريعة الإسلامية في جامعة الأزهر عام ١٩٧٣، قام عبد الله عزام بالتدريس في جامعة الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية؛ حيث التقى بالطالب أسامة بن لادن، فقام هو وابن لادن بإنشاء مكتب الخدمات لتعيين ومساعدة المجاهدين من العرب، المدَّعَيْن بالأفغان العرب. فالبنسبة لعبد الله عزام كانت أفغانستان مجرد الخطوة الأولى للجهاد العالمي؛ فقد ذكر أنه >لن ينتهي هذا الواجب بالنصر في أفغانستان، فالجهاد سيبقى فرض عين حتى تعود للمسلمين جميع الأراضي التي كانت فيما قبل إسلامية، ويعود الإسلام إلى سابق عهده، فمازال باقيًا أمامنا فلسطين، وبخارى، ولبنان، والتشاد، وأريتريا، والصومال، والفلبين، وبورما، وجنوب اليمن، وطشقند، والأندلس [جنوب إسبانيا]<[٨١].

فعلى عكس التقاليد والشرائع الإسلامية، التي جعلت الجهاد فرضًا جماعيًا، قام عبد الله عزام بإصدار فتوى (كما سيفعل أسامة بن لادن فيما بعد) بأن الجهاد في أفغانستان هو فرض عين على كل مسلم قادر صحيح البدن. وستنتشر فيما بعد الفتوى المسماة بالدفاع عن الأراضي الإسلامية بمقدمة كتبها الشيخ عبد العزيز بن باز، المفتي العام للمملكة العربية السعودية والذي سيقوم أيضًا بإصدار فتوى مماثلة.

فبجانب التمويل والوعظ الذي كان عبد الله عزام يقوم به كان تركيزه الرئيسي على عقيدة الجهاد والاستشهاد، وهو تكريس الفرد حياته لله وانتظاره الجزاء بدخول الجنة، فقد أشار قائلا: >لقد سافرت لأعرف الناس الجهاد... فنحن نحاول إرواء توقنا للشهادة. ومازلنا نحب هذا الطريق<[٨٢]. وقد نمت أفكاره وانتشرت في الكتب، والأشرطة المسموعة، والمرئية، والمجلات مثل مجلة الجهاد التي توزع عالميًا، إلى أن انتهت حياة عبد الله عزام بعد ذلك في حادث انفجار ألم بسيارته، ولكن مازال مذهبه الجهادي يتم تنفيذه وتطبيقه على أيدي الكثيرين مثل أسامة بن لادن وأمثاله.

فمن كان يظن أن ابن النشأة السعودية سيعود ليصبح أكثر إرهابي مطلوب في

العالم؟ فقد ولد أسامة بن لادن في الرياض عام ١٩٥٧ لأسرة مشهورة ذات صلات قوية بالملك، وتملك واحدة من أكبر شركات الإنشاء في الشرق الأوسط، ثم درس ابن لادن الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز، وحصل على درجة البكالوريوس في الإدارة العامة عام ١٩٨١. وقد تأثرت آراء أسامة بن لادن في شبابه بالأجواء الدينية في دولة السعودية وما بها من الفكر الوهابي المتزمت، والآراء المتطرفة لعبد الله عزام وسيد قطب، والظروف السياسية والصراعات القائمة في الشرق الأوسط. والتي تضمنت ازدياد قوة ووضوح حركات المعارضة الإسلامية الداخلية مثل الإخوان المسلمين، ومجموعة من الجماعات المتطرفة في مصر، بالإضافة إلى الثورة الإسلامية الإيرانية التي شجعت النشطاء الإسلاميين في أنحاء كثيرة من العالم. فقد اهتزت السعودية نفسها من حادث الاستيلاء على المسجد الحرام عام ١٩٧٩ الذي قام به النشطاء المثقفون الذين استنكروا الثروة والفساد اللذين يرفل فيهما آل سعود وما للغرب من تأثير مدمر على القيم الدينية والاجتماعية، فأرادوا تطهير البلاد من هذا الفساد والعودة إلى الإسلام الحقيقي، وإنشاء دولة إسلامية حقيقية.

وكانت نقطة التحول الخطيرة في حياة ابن لادن عندما قام السوفيت باحتلال أفغانستان من عام ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٨٢؛ حيث استخدم جميع موارده المالية لدعم المقاومة الجهادية بكل ما أوتي من قوة ضد الاحتلال السوفيتي، فقام بتقديم مواد البناء، لبناء الطرق والمطارات، ثم انتقل إلى أفغانستان لإنشاء بيوت الضيافة والمعسكرات للمجاهدين العرب. ثم أنشأ بعد ذلك القاعدة لتنظيم ومتابعة توزيع المقاتلين والتبرعات للمقاومة الأفغانية.

عاد ابن لادن، بعد انسحاب السوفيت، إلى السعودية كبطل عام ١٩٨٩، ولكن حينما عرض أن يستخدم المجاهدين العرب في أفغانستان للدفاع عن السعودية أثناء حرب الخليج عام ١٩٩٠، قوبل عرضه بالصمت التام من جانب الملك فهد، بالإضافة إلى تلقيه الأخبار المفجعة عام ١٩٩١ بأن أمريكا ستقود التحالف في حرب الخليج لإخراج صدام حسين من الكويت. فقد اعترف ابن لادن فيما بعد أن قيادة أمريكا لهذا التحالف هو >احتلال< للأراضي الإسلامية المقدسة وتوقع أن حضور أمريكا وتأثيرها بعد الحرب في السعودية والخليج غير حياته بشكل جذري. وأن ذلك وضعه حتمًا في خط الهجوم ضد الحكومة السعودية والغرب.

ففي عام ١٩٩٤ قامت حكومة المملكة العربية السعودية بسحب الجنسية السعودية من ابن لادن والأدهى أنها قامت بتجميد جميع ممتلكاته بسبب دعمه للحركات المتطرفة المسلحة(٨٣). ونتيجة دفعه للحافة بتلك الطريقة اضطر ابن لادن إلى الرحيل من السعودية إلى السودان ثم انضم إلى نشطاء منشقين آخرين وعلماء دين في أفغانستان عام ١٩٩٦. وهناك عمل مع حركة طالبان بأفغانستان التي كانت بالنسبة له ملاذًا مريحًا وقاعدة لإدارة عملياته. وهناك سارع زعيم طالبان (الملا عمر) بتقديم الملجأ لابن لادن وأبدى إعجابه بما يقوم به من تضحيات وتكريس نفسه للجهاد. فقام ابن لادن بمهارة بتوطيد علاقاته بالملا عمر وبطالبان، بتقديم الدعم المالي، وبناء الطرق والمنشآت، وإرسال الأفغان العرب للقتال في طالبان في المعارك الحرجة.

وأدى ذلك إلى ازدياد أتباع ابن لادن بشكل كبير. فقد اجتذب العديد من العرب والمسلمين المنشقين، الذين هربوا من أوطانهم الأصلية، وكان من بينهم متطرفون مصريون بارزون مثل الدكتور أيمن الظواهري، الطبيب والزعيم لحزب الجهاد المحظور في مصر، ورفاعي طه موسى زعيم حزب الجماعة الإسلامية المحظور أيضًا في مصر، وابني الشيخ عمر عبد الرحمن، الواعظ المصري الفاقد للبصر المتهم بالمشاركة في اغتيال الرئيس المصري أنور السادات، والمشتبه فيه أيضًا

بالمشاركة في تفجيرات مركز التجارة العالمي عام ١٩٩٣، والذي اتضح فيما بعد تآمره لتفجير مواقع مهمة في نيويورك. أما أيمن الظواهري ذو العقود الطويلة من الخبرة كمجاهد، فقد أصبح مستشارًا لابن لادن والمتحدث باسمه، وظهر في تسجيلات الفيديو يدين الغرب ويتوعد بمزيد من الهجمات ضد الغرب.

وفي عام ١٩٩٦ أصدر ابن لادن والظواهري بيانًا واضحًا؛ إعلانًا للجهاد لدفع الولايات المتحدة خارج البلدان العربية، وإسقاط الحكومة السعودية، وتحرير المواقع الإسلامية المقدسة مثل مكة والمدينة، والدفاع عن الجماعات الثورية حول العالم. وفي عام ٢٠٠٠ قام بتشكيل الجبهة الإسلامية للجهاد ضد اليهود والصليبيين، وهي غطاء لمجموعة من الحركات المتطرفة عبر العالم الإسلامي، وأصدر فتوى بأن واجب كل مسلم قتل المواطنين الأمريكيين والموالين لهم. فقد ذهبت أهمية ابن لادن وتهديد تنظيم القاعدة إلى كونها أكثر من مجرد تنظيم فقط؛ حيث أصبح ابن لادن وتنظيم القاعدة رمزًا أساسيًا ومثالًا ونموذجًا للعديد من الإرهابيين المسلمين العالميين. ولكن هل كان الدين هو دافعهم الأساسي؟

الدين والإرهاب:

إن السبب الأساسي للإرهاب العالمي، هو الظلم الاقتصادي والسياسي الذي عادة ما يختفي داخل لغة الدين والمعاني الرمزية التي يستخدمها المتطرفون. فقد أصبح الدين طريقة فعالة لإضفاء صبغة شرعية على المتطرفين ولحشد الدعم الشعبي. مثلما رأينا في أيرلندا الشمالية، وسيريلانكا، والهند، وإسرائيل، وفلسطين، والعراق بعد صدام حسين، وكشمير، والشيشان أو في الإستراتيجية العالمية لأسامة بن لادن وتنظيم القاعدة، فالصعوبات وتحقيق الأهداف غالبًا ما تكون في الأصل بدعاوى وطنية: مثل إنهاء الاحتلال على الأراضي المحتلة، أو إجبار قوات الجيوش >الأجنبية< على الخروج مما يعتبرونه أوطانهم(٨٤). إلا أن استخدام الرموز الدينية، للإشارة إلى تبريرات والتزامات أخلاقية، وإضفاء نوع من اليقين المتمثل في الضوابط الأخلاقية والجوائز السماوية لتقوية روح التطوع والاستعداد من أجل القتال والموت في سبيل الجهاد المقدس.

فحتى الحركات العلمانية دائمًا ما تلتمس الاستعطاف عن طريق المعاني والرموز الدينية. فمثلا استخدم ياسر عرفات زعيم حركة التحرير الفلسطينية التي أصبحت فيما بعد السلطة الوطنية الفلسطينية تعبيرات مثل >جهاد< و>شهيد< لإضفاء صبغة مأساوية وتعزيز قضيته أثناء حصاره في رام الله؛ حيث إن الكثير من قوات المقاومة الفلسطينية، وليس حماس فقط، يطلقون على أنفسهم لواء شهداء الأقصى، ويستخدمون المعاني والرموز الدينية كالمسجد الأقصى في القدس، والجهاد، والاستشهاد في حديثهم. والأكثر من ذلك أن المنظمات والحركات، سواء أكانت الدينية أو غير الدينية (مثل: تنظيم القاعدة أو نمور التاميل الماركسية)- يتشاركون في إستراتيجية واحدة، فالمسلمون منهم يعرفون أهدافهم أنها إسلامية، وأنهم يهدفون لخلق حكومة إسلامية سواء كدولة خلافة إسلامية أو ببساطة كدولة ذات توجهات إسلامية.

بالإضافة إلى أن هناك عوامل أخرى تخفي المعنى الحقيقي للإرهاب، وهو تلك الصورة المنطقية الظاهرية لهؤلاء الإرهابيين على أنهم عاطلون عن العمل، وغير متعلمين، أو أنهم أناس غير أسوياء، سواء من الناحية النفسية أو الاجتماعية. ولكن على العكس تماما، فهم مثلهم مثل أي أناس آخرين ينضمون إلى أي حركات عبر العالم، ليسوا من >المحرومين< والفقراء والمقهورين؛ ولكنهم في معظم الأحيان يكونون أشخاصًا متألقين، ومثقفين، وذوي دوافع فردية ويستجيبون لما يرونه مظالم سياسية واقتصادية فادحة. أما الجيل الجديد من المتطرفين والإرهابيين المتورطين في أعمال العنف، بدءًا من هجمات ١١ من سبتمبر، إلى

التفجيرات في لندن، فمعظمهم من المتعلمين، ومن الطبقات المتوسطة العاملة. كما أن معظمهم لم يتخرج في كليات الشريعة، بل درسوا في المدارس الخاصة أو المدارس والجامعات الحكومية. فقد درس ابن لادن الإدارة، والاقتصاد، والهندسة، أما الدكتور الظواهري فهو طبيب جراح، وكثيرون آخرون من زعماء تنظيم القاعدة، وكذلك المسئولون عن التفجيرات في مركز التجارة العالمي وعن الهجمات على مبنى البنتاجون مثل الطيار محمد عطا، فهم من المتعلمين تعليمًا عاليًا، أو من موظفي الطبقة المتوسطة. أما البريطاني الجنسية عمر الشيخ الذي اتهم باختطاف وقتل الصحفي دانيال بيرل وتم الحكم عليه بالإعدام فكان خريجًا لأرقى المدارس الخاصة بما فيها كلية لندن للاقتصاد. وهناك خمسة أطباء منهم الدكتور بلال عبد الله الذي ولد وتعلم في لندن ويعمل في مستشفى ألكساندرا الملكي، والذي تم القبض عليه لعلاقته بتفجير سيارة في مطار جلاسجو الدولي في يونيو ٢٠٠٧. فجميع هذه الصور يجب ألا تدهشنا؛ فهي تتطابق مع نماذج الجماعات مثل جماعة الجهاد بمصر وجماعات أخرى كثيرة. وقد توصلت الدراسات التي أقيمت عن قتلة الرئيس أنور السادات عام ١٩٨١ إلى ما يلي:

"إن النمط الاجتماعي المعتاد لأعضاء الجماعات الإسلامية المتطرفة يمكن تلخيصه في كونهم من الشباب (في بداية العشرينيات)، ذوي الخلفيات الريفية أو القادمين من مدن صغيرة، ينتمون إلى الطبقة المتوسطة أو الطبقات الشعبية، ولديهم دوافع عالية للتقدم، فمنهم من درس الهندسة أو العلوم، ومن عائلات مترابطة. فمعظم الذين تم التحقيق معهم يمكن اعتبارهم شبابًا مصريًا نموذجيًا"[٨٥].

ويلعب الدين دورًا متعدد الاتجاهات في حياة هؤلاء الذين يتورطون في أعمال إرهابية عالمية. فبعض هؤلاء الإرهابيين متدينون وملتزمون عن حق، حتى وإن كانت أفكارهم وتخطيطاتهم مشوهة. أما آخرون فهم أقل التزامًا، مسلمون بحسب ثقافتهم، ويرون كونهم مسلمين هو جزءًا من هويتهم الاجتماعية والوطنية، إلا أنهم يرجعون عن تقاليدهم الدينية إذا حوصروا أو ووجهوا بالموت. ومازال كثيرون آخرون يلجئون إلي الدين كخطة لتشريع كفاحهم وللتعبئة الشعبية للجماهير. فنحن نجد أمثلة متنوعة للجوء إلى الدين أو استخدامه في الصراعات بين الناس من مختلف الأديان: مثل: الكاثوليك والبروتستانت في أيرلندا الشمالية، والمسلمين في البوسنة والأرثوذكس من الصرب، والكاثوليك الكرواتيين في البلقان؛ وبين التاميل والصن هيلز في سيريلانكا؛ والمسلمين والمسيحيين أثناء الحرب الأهلية في لبنان؛ وبين السنة والشيعة في العراق بعد صدام حسين والإرهابيين في أحداث ١١ من سبتمبر.

ولكن النقطة الحرجة هنا هي: ما علاقة الدين بالعنف والحرب. فبينما ترفض الشعوب بشكل عام الجماعات والحركات التي تتسم بالعنف، إلا أن معظمهم يلجئون إليه في كفاحهم، ومعاركهم، وثوراتهم >العادلة<: سواء أكان ذلك في الحروب الصليبية، أو في الثورات الفرنسية والأمريكية، أو في الجهاد الأفغاني، وفي الحرب ضد الإرهاب العالمي. الفارق الخطير هنا هو بين مشروعية أو عدم مشروعية استخدام الدين لتبرير استخدام العنف. فهذه المعايير هنا بالإضافة إلى معايير أخرى كثيرة هي التي تفرق بين الحروب >العادلة< أو المقاومة المشروعة، أو حركات التحرير مقابل الحركات الإرهابية. ولكن المشكلة ليست في إيجاد المعايير الكافية، ولكن في مَنْ من حقه إصدار الحكم. >فالحروب العادلة< هي غالبًا مثل المثل القائل بأن الجمال في عين الناظر. فالوضع المشترك بين جميع الجوانب في الصراعات السياسية هو أنهم جميعًا يخوضون حربًا دفاعية ضد العدوان والظلم. وغالبًا ما يقوم الزعماء الدينيون بتأييد الجماعات المعارضة في

الكثير من الحروب المهمة التي حدثت في القرن العشرين مثل: الصراعات في البوسنة، وصربيا، وكرواتيا، وكوسوفو، والصراعات في فلسطين وإسرائيل، وأيرلندا الشمالية، والغزو الذي تقوده الولايات المتحدة في العراق؛ حيث أدان الغالبية العظمى من الزعماء الدينيين الغزو العراقي زاعمين أنه لا يتفق مع معايير >الحرب العادلة<، في الوقت الذي أيد فيه زعماء اليمين المسيحي الرئيس بوش في هذا الغزو.

وأصبح الاتهام المشترك هو أن الحرب ضد الإرهاب والمتطرفين المسلمين يتأثر بحاجة الإسلام إلى سلطة دينية مركزية. فرجال الدين أو المفتون يقومون بإصدار الفتاوى الدينية المختلفة في جميع شئون الحياة، سواء الخاصة أو العامة، مثل عقود العمل، ومعاملات الزواج والطلاق، بالإضافة إلى الفتاوى التي تتعلق بالحروب والقتال. ويمكن لرجال الدين المعتدلين إصدار فتاوى مخالفة لتلك التي يصدرها الذين يؤيدون المتطرفين، ولكن الفتاوى التي يصدرها كل منهما تعتبر صالحة لدى أتباع كل من الطرفين. فالفتاوى التي يصدرها العلماء الدينيون المتشددون مثل عمر عبد الرحمن لتشريع الإرهاب في مصر وفي نيويورك، وأيضًا تلك التي أصدرها ابن لادن وتنظيم القاعدة لتبرير الإرهاب العالمي- أصبحت تمثل مشكلات رئيسية في العقود الأخيرة؛ الأمر الذي جعل هذه الفتاوى تتحول من كونها مصدرًا للتنوع الصحيح والمرونة في الإسلام إلى جانب سلبي خطير. وتنعكس هذه >الحروب في الفتاوى< في الأحكام المتنوعة التي صدرت حول التفجيرات الانتحارية والاختلافات الحادة بين الزعماء الدينيين المعتدلين في العراق مثل آية الله علي السيستاني والمتطرفين مثل مقتدى الصدر وأبو مصعب الزرقاوي الزعيم الإرهابي لتنظيم القاعدة في العراق والذي لقي حتفه حديثًا، وأيضًا ما أصدره كبار مفتي السعودية التي تعتبر معقلا للإسلام الوهابي يدينون فيها العنف والإرهاب مقابل الآراء والأعمال التي يقوم بها تنظيم القاعدة في هذا البلد.

وتزامن هذا التشابك في الفتاوى التي تبيح العنف والإرهاب مع الحاجة إلى سلطة مركزية؛ لتصبح بعد ذلك هذه المسألة قضية إسلامية مهمة في الصراع من أجل الإسلام، وهو الصراع الذي له تأثيرات واضحة على الشئون العالمية. فقد ظهر عدد كبير من الجهود للتعامل مع هذه القضية، وقام عدد كبير من العلماء عظيمي الشأن بدحض وتهميش المتطرفين الدينيين وتوضيح من هو مؤهل لإصدار الفتاوى والمعايير التي تحدد مشروعية هذه الفتاوى. وقدمت الاقتراحات لإيجاد المزيد من المركزية عن طريق استخدام المراكز الإقليمية للمفتين. وكانت هذه خطوات مهمة في عملية الإصلاح الضرورية هذه.

وفي الوقت نفسه، كانت فكرة عدم وجود سلطة مركزية مشكلة غير معتادة بالنسبة للإسلام جعلته أكثر عرضة للاستغلال. لذلك من الطبيعي هنا مقارنة الإسلام بالباباوية الكاثوليكية؛ حيث لا يستطيع البابا التحدث نيابة عن المسيحيين البروتستانت أو الأرثوذكس، فلا يوجد سلطة مركزية في المسيحية أو اليهودية، ولا حتى الهندوسية أو البوذية. لهذا لا تستطيع سلطة بمفردها أن تتحدث عن الإصلاح، سواء من المحافظين المسيحيين أو اليهود الأرثوذكس. ففي العديد من الحالات يتخذ الحاخامات المحليون والمجالس الكنسية- القرارات الخاصة بمجتمعاتهم فقط.

وبالإضافة إلى الفتاوى، هناك قوى تعمل على تقويض الإرهابيين المسلمين. وتجعل أعمال العنف التي يقوم بها المتطرفون ضدهم وتؤدي إلى فقدان الدعم لهم، واستبعاد عناصر في المجتمع كانت يمكن أن تكون متعاطفة معهم. وكانت نقطة التحول الكبرى في حرب الحكومة المصرية ضد الجماعات، مثل: الجهاد، والجماعة الإسلامية، عندما وقعت الهجمات على الأقصر، وقام الإرهابيون بذبح

كل من الأجانب والمصريين على حد سواء. وبالمثل، أصبح السعوديون شديدي العنف في محاربة تنظيم القاعدة ليس بعد أحداث ١١ من سبتمبر فورًا (بالرغم من أن معظم المسئولين عن الهجمات ضد مركز التجارة العالمي والبنتاجون- كانوا من السعوديين) ولكن أيضًا بعد الهجمات الكبرى التي وقعت في السعودية واستهدفت ليس فقط الأجانب، ولكن السعوديين أيضًا، وكان ضمنهم نساء وأطفال.

دور الإسلام الوهابي/ السلفي :

قبيل أحداث ١١ من سبتمبر كان مصطلح >الأصولية الإسلامية< يستخدم بشكل شائع لتعريف الإسلام المتطرف. أما بعد أحداث ١١ من سبتمبر استبدل بمصطلحات أكثر تحديدًا وهو >الإسلام الوهابي<، >الإسلام السلفي<. وقد أطلق اسم >الإسلام الوهابي< نسبة إلى محمد بن عبد الوهاب، الذي كان زعيمًا دينيًا وقائدًا للحركة الاجتماعية الدينية في القرن الثامن عشر من أجل إصلاح المجتمع، وكون تحالفًا مع شيخ القبيلة محمد بن سعود، الذي وضع الأسس لما أطلق عليه فيما بعد دولة المملكة العربية السعودية. وكانت الرؤية الوهابية الدينية أو الفكر الوهابي الإسلامي يتسم بالتشدد والتزمت والتمسك الحرفي بالقرآن والتوحيد، والذي كان الأساس للحكومة السعودية، ومصدر التشريع الديني والسياسي. ولقد أنكر الوهابيون باقي القبائل والمجتمعات الإسلامية، واعتبروهم من المشركين أو الوثنيين. فأي شيء كان الوهابيون يشعرون أنه غير إسلامي ينظرون إليه على أنه كفر- يتوجب إجهاضه وقمعه.

وكان عبد العزيز بن سعود نجل محمد بن سعود هو الذي قام بتطوير المملكة العربية السعودية مستخدمًا قصصًا ورموزًا مستوحاة من حياة النبي وكفاحه. فقام بضم رجال القبائل من البدو إلى ما أسماه الإخوان المؤمنين، كما حدث في مجتمع النبي عندما قام بالهجرة؛ حيث هاجر هو وأصحابه إلى مجتمع جديد يستطيعون أن يعيشون فيه حياة إسلامية حقيقية، ويتم تدريبهم دينيًا وعسكريًا. فخلط عبد العزيز بن محمد بين الحماس الدعوي، والقوة العسكرية والرغبة في الغنائم ونشر الحكم الإسلامي مرة أخرى في البلدان العربية، بشن الجهاد الذي وافقه عليه الزعماء الدينيون. واستخدم عبد العزيز الشعار الوهابي المتزمت لإضفاء الشرعية على حروبه ضد زعماء القبائل الإسلامية الأخرى والاستيلاء على مكة والمدينة. وكان التاريخ والأفكار الوهابية جزءًا أساسيًا من معتقدات أسامة بن لادن، وهو الإرث الذي سيعود إليه فيما بعد في حياته من أجل الإلهام والإرشاد.

وبعد الحركة >الوهابية< أصبحت كلمة >الإسلام السلفي< هي المصطلح الأكثر شهرة للحركة التي انتشرت في أنحاء السعودية ودول الخليج. وكلمة >سلفي< تعني العودة إلى الإسلام الحقيقي للمسلمين الأوائل أو >السلف<. إلا أن الوهابية والسلفية كليهما مصطلحان معقدان يحويان العديد من المعاني المتشابكة التي يمكن أن تكون مضللة، فهما غالبًا ما يستخدمان للتعبير بشكل عام عن مذاهب ومفاهيم وحركات مختلفة، قديمة وحديثة، عنيفة وغير عنيفة.

فالوهابيون والسلفيون يعتبرون زمن النبي محمد وأصحابه من أفضل الفترات الدينية. ويعتقدون أن الإسلام بدأ يتدهور في الأجيال التي تلت هذا الزمن نتيجة انتشار >البدع< ، وأن إحياء الإسلام يحتاج إلى العودة إلى الأجيال السابقة، ومحو التأثيرات الداخلة على الدين. والسلفيون مثل الوهابيين يؤكدون التوحيد ويصرون على تنزيه الشريعة، أو القانون الإسلامي، ويدينون الكثير من ممارسات المسلمين الشائعة على أنها شرك ويعارضون النظامين: الصوفي والشيعي والكثير من الحركات الإسلامية والتي يعتبرونها بدعًا على الإسلام.

بالرغم من ارتباط السلفية بدول الخليج إلا أنها تضم العديد من الجماعات

والمعتقدات. فهي موجودة في معظم الدول الإسلامية وفي المجتمعات الأوروبية والأمريكية؛ حيث تعمل كبديل يجذب الجيل الثاني من الشباب المسلمين الذي يريدون تحديد هوياتهم والاختلاف عن آبائهم وأجدادهم. فهم يرون أنهم اعتنقوا شكلا طاهرًا ونقيًا للإسلام يتفوق على ثقافة معينة ويؤكد عالمية الإسلام.

ولكن هل تقوم الرسالة الوهابية والسلفية بالضرورة على العنف؟ فالوهابية الحقيقية تشير إلى دين شديد التطرف والصرامة، قائم على رؤية متصلبة للعالم تتسم بالانقسامية. فهي تضع الخير مقابل الشر، والمؤمن ضد الكافر، والسنة مقابل الشيعة. وقد أسفر الحماس للوهابية عن الاستخفاف بالمعتقدات الدينية، الأمر الذي أدى عبر التاريخ، ليس فقط إلى تدمير مقابر الرسول وأصحابه، وهو ما يعرف اليوم بالمملكة العربية السعودية في العصر الحالي، ولكن أيضًا إلى تدمير قبر الحسين-رضي الله عنه- والعديد من المقدسات الشيعية الأخرى والكثير من أماكن الحج في إيران. مما أدى إلى اشتعال العلاقات بين الوهابيين والشيعة، واندلاع الصراعات بين الوهابيين في السعودية والشيعة في إيران بالإضافة إلى انتشار الصراعات بين الأغلبية من السنة والأقليات من الشيعة في السعودية في أواخر السبعينيات وبين الأقليات من الشيعة وطالبان في أفغانستان.

فمنذ أواخر الستينيات كان للإسلام الوهابي والسلفي انتشار وتأثير واسع. وقامت كل من المنظمات السعودية الحكومية والأفراد الأثرياء بالترويج للأشكال المختلفة التقليدية والمتطرفة للإسلام الوهابي في المجتمعات المختلفة سواء في العالم الإسلامي أو الغرب؛ حيث قامت السعودية، مثلها في ذلك مثل إيران وليبيا بتمويل المؤتمرات العالمية وبناء المساجد، والمراكز والمدارس الإسلامية، وقامت بإعطاء رواتب للوعاظ والدعاة وتوزيع النصوص الدينية؛ وذلك لنشر رسالتها المتطرفة.

وازداد تمويل دول الخليج للجماعات الإسلامية بشكل عالمي خلال الثمانينيات وخاصة بعد الثورة الإيرانية؛ وذلك لدحض التحدي الذي يقوم به النظام الإسلامي الثوري الإيراني الشيعي. وقامت السعودية بإنشاء علاقات وثيقة بينها وبين الحركات الإسلامية الكبرى مثل جماعة الإخوان المسلمين، والجماعة الإسلامية في باكستان. وفي أواخر الستينيات والسبعينيات قامت السعودية وقطر ودول أخرى خليجية بإعطاء حق اللجوء السياسي لأعضاء الإخوان المسلمين مثل محمد قطب شقيق سيد قطب الذين كانوا على درجة عالية من التعليم، ومن الناشطين الإسلاميين. ومكنت الأرباح البترولية الحركات الإسلامية من الانتشار عالميًا، عن طريق إنشاء وترجمة وتوزيع المذهب الإسلامي لمؤسسي الإخوان المسلمين مثل حسن البنا، وسيد قطب ومولانا المودودي مؤسس الجماعة الإسلامية في جنوب آسيا.

وكان هدف السعودية من هذه التمويلات هو رغبتها في إظهار نفسها على أنها موطن الإسلام، والحامية لمكة والمدينة أكثر الأماكن الإسلامية قدسية، وعلى أنها الزعيم والمتحدث باسم العالم الإسلامي في المحافل الدولية، إلا أنه وفي الوقت نفسه، قام بعض رجال الأعمال الأثرياء وبعض المنظمات السعودية والدول الخليجية بتقديم الدعم المادي للجماعات المتطرفة الوهابية والسلفية الذين يمثلون الثقافة الجهادية التي تؤيد المذهب المتطرف والعنيف للإسلام.

ومن الواضح أن التفرد الديني للحركات الوهابية والسلفية هو نظام معاد للتعددية كما أنه غير متسامح مع المسلمين الآخرين -وبخاصة المسلمين من الشيعة الذين يكرهونهم بشدة- وغير المسلمين. فهم يسعون إلى الترويج لأفكارهم ومعتقداتهم وفرضها مع أنه لا يشاركهم فيها المسلمون الآخرون حول العالم الإسلامي، سواء من السنة أو الشيعة. ولكن المذهب الوهابي السلفي في نفسه ليس

بالضرورة عنيفًا، ولكن رؤيته العالمية تشبه تلك التي يمثلها وعاظ اليمين المسيحي المتشددين، والذي يمكن أن تؤدي بهم إلى العنف والتطرف، وذلك عندما يعتقد المتشددون الدينيون أن لديهم أمرًا إلهيًا بتنفيذ إرادته على الأرض. فحين يتبنى البعض مذهبًا متشددًا نجدهم ربما يخبرون الآخرين قائلين: >أنتم ستذهبون للجحيم< كما يقول الإرهابيون الدينيون: >أنا لست فقط أعرف بأنكم ستذهبون للجحيم، ولكني أعتقد أن المسلم الحقيقي مأمور من الله أن يرسلكم إلى هذا الجحيم بأسرع ما يمكن<. فالإرهابيون العالميون، مثل أسامة بن لادن وأيمن الظواهري، هم أمثلة رئيسية لهذه النظرة. فبعد هجمات ١١ من سبتمبر قامت القاعدة بهجمات أخرى داخل السعودية نفسها، وقام المجاهدون السعوديون في العراق بتقديم مثال للتهديد الوهابي/ السلفي.

ولاتزال الأفكار الوهابية / السلفية قوية حتى يومنا هذا، إلا أنها ليست شائعة في الكثير من المجتمعات الإسلامية. فمذهبها الحصري المنعزل وغير المتسامح غالبًا لا يمثل خطرًا اليوم أكثر من المتعصبين في المذاهب الأخرى، ولكن أتباعه سيظلون حتمًا غير مستعدين لمواجهة المساواة الدينية في عالم سريع العولمة؛ حيث يعيش ملايين المسلمين في بلدان أغلبها من غير المسلمين، إلا أن الحركات الجهادية مازالت تمثل تهديدًا مستمرًا ومباشرًا لأمن البلدان الإسلامية والغربية على حد سواء، كما تستمر في ترسيخ وجهة النظر لدى من يعتقدون أن الإسلام هو المشكلة، وأن الجهاد العالمي هو تهديد قوي.

عالمية الجهاد :

منذ السبعينيات وحتى أوائل التسعينيات كان نشاط الجماعات الإسلامية المتطرفة مقصورًا على بلادها فقط. فباستثناء تفجيرات مركز التجارة العالمي عام ١٩٩٣ والتفجيرات في باريس عام ١٩٩٥، حدثت معظم التفجيرات ضد الغرب أو السفارات الأجنبية داخل البلدان الإسلامية فقط، كما في المغرب، ومصر، والسعودية، وتركيا وحتى العراق، واليمن، وباكستان، وإندونيسيا. أما أوروبا وأمريكا فظلتا أهدافًا ثانوية، أو >العدو البعيد<، ولكنهما كانتا مكروهتين بسبب قوتهما العسكرية ودعمهما للأنظمة القمعية، وظل الخوف منهما يتنامى بشكل كبير.

وفي القرن العشرين يتوقع معظم الخبراء أن الهجمات العالمية ستستمر في الزيادة، جاعلين من الإستراتيجيات التي أضعفت الجماعات الجهادية ومجموعاتهم من المجندين أكثر أهمية. إذن لماذا هذا التحول في الجهاد من المحلية إلى العالمية؟ وماذا يعني هذا التحول للأجيال المستقبلية؟

بالرغم من أهمية الجهاد بالنسبة للمسلمين على مر العصور، كما رأينا شهد النصف الثاني من القرن العشرين عالمية >الجهاد< الجديد الذي تم استغلاله دوليًا لتحريك الأفراد والحركات الاجتماعية والسياسية بقوة، سواء العامة أو المتطرفة. وأصبح مصطلحًا رئيسيًا في المقاومة والصراعات من أجل الحرية، وفي الحروب المقدسة وغير المقدسة، ولا يوجد أي إشارة إلى نقصانه في المستقبل. ولكن أين هي أصول هذا الجهاد العالمي؟ وكيف ولد هذا الجهاد الجديد؟

الجهاد الأفغاني :

أثناء الحرب الباردة في الفترة من عام ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٨٩ قامت الحرب بين السوفيت والأفغان، في الوقت الذي كان العالم فيه يواجه، ليس فقط الخوف من الشيوعية، ولكن من أفكار خوميني في الثورة الإيرانية. ولكن الحرب الأفغانية تميزت عن غيرها بسبب البلدان التي دعمتها، والاتصالات الواسعة التي قامت

بتغطيتها، والطريقة التي جعلتها بها وسائل الإعلام العالمية واقعًا حيًا. ففي حين شعر الكثيرون في أمريكا وأوروبا وباكستان والسعودية ودول الخليج بالخوف من الجهاد الإيراني، شجعت كل من الحكومات الإسلامية والغربية الجهاد الأفغاني، بل وحرصت على دعمه بالمال، والأسلحة والنصح. ويُرى هذا الدعم من خلال التغطيات الفورية العالمية التي مكنت العرب والمسلمين من معرفة هذا الجهاد الصحيح. كما ساعدت على رفع الوعي لدى المسلمين، وتجديد الشعور بالانتماء إلى مجتمع متعدد الجنسيات، أي: الأمة، وزادت من الدوافع لدى الأفراد: فأرسل الكثيرون منهم المساعدات المالية لأفغانستان؛ حتى إن بعضهم ذهب للانضمام إلى الجهاد الأفغاني.

وشجعت عالمية الحرب الأفغانية والنصر المستوحى من المجاهدين الأفغان ضد السوفيت المسلمين بشدة على استخدام رموزهم الدينية في الدخول عالميًا في الكثير من الصراعات الأخرى، سواء أكانت حركات مقاومة أو إرهابية، دينية أو علمانية، مقدسة أو غير مقدسة، مثل الحروب في البوسنة، وكوسوفو، والشيشان، وكشمير، أو حتى العراق أو فلسطين، فكلها كان يطلق عليها مسمى الجهاد، ولقب الذين ماتوا فيها بالشهداء. وقدمت الحرب الأفغانية بشكل غير مقصود أرضًا للتدريب على الواقع للمجاهدين المستقبليين، فهؤلاء المسمون بالأفغان العرب، هم شباب شجعتهم تجاربهم وانتصاراتهم في المعارك على البحث عن الجهاد في أوطانهم أو في البلدان الإسلامية الأخرى؛ حيث أثبتت السياسات التي تتبناها الحكومات الإسلامية أنها حافز للتطرف والإرهاب الموجه إلى هذه البلدان نفسها أو إلى مؤيديها من الغرب.

الطائفية السنية والشيعية:

بالضبط كما نلون الحرب ضد >الإرهاب العالمي< الموحد و>مجاهديه الإرهابيين< بضربة فرشاة، فنحن أيضًا نتجاهل ببساطة تنوع المسلمين والبلاد الإسلامية. فعدم فهم نشأة وظهور الطائفية بين السنة والشيعة في العالم الإسلامي قادنا إلى ما نراه الآن على أنه نتائج كارثية في غزو واحتلال العراق، وإلى المستقبل الذي يهدد قدرتنا على التعامل بكفاءة مع سياسات السنة والشيعة في باقي البلدان الإسلامية الأخرى، وبخاصة في دول الخليج وباكستان.

فالصراعات بين السنة والشيعة يجب فهمها من خلال سياق سياسي؛ حيث غالبًا ما استخدمت الحكومات السنية ما أسموه بـ >التهديد الشيعي< كذريعة للحفاظ على سيطرة السنيين. فمثلا، في عام ١٩٩٨ قامت حكومة الجنرال ساني أباتشا في نيجيريا باتهام زعيم الإخوان المسلمين الشيخ إبراهيم الزاكزاكي بانتمائه إلى الشيعة قبل محاكمته بسبب نشاطه المعادي للحكومة. وفي ماليزيا كانت القيود الصارمة التي تفرضها الحكومة على النشطاء الإسلاميين والاعتقالات التي تقوم بها ضدهم غالبًا ما كانت تتخذها ذريعة لحماية الإسلام السني من النشاط الشيعي الإجرامي. وقد أدان العلماء السنيون في الهند وباكستان الانتقادات اللاذعة التي وجهها خوميني لآل سعود على أنهم مصدر للفتنة أي: (مصدر للفرقة، والانقسام، والفوضى)، مما يستدعي الذكريات عن ثورات الشيعيين ضد الخلفاء الأمويين والعباسيين السنيين في العصر الإسلامي القديم.

تاريخيًا، استفحل الصراع بين السنة والشيعة بسبب القمع العنيف للشيعة في البحرين، والعراق، والكويت، وباكستان، والسعودية؛ حيث يتصور الحكام السنيون المظاهرات التي يقوم بها الشيعة واحتجاجاتهم على أنها تهديد لهم. وكانت أنظمة ضياء الحق في باكستان وصدام حسين في العراق قد أقرت استخدام العنف الطائفي للقضاء على المعارضة الشيعية المحتملة. ففي العراق تعرض آلاف من الشيعيين للاغتيال، والقتل الجماعي، أو الإعدام[٨٦].

وبالرغم من الاحتلال الأمريكي والتدخل في العراق بعد صدام حسين، استمر صانعو السياسة الأمريكيين في التأخر بسبب جهلهم للإسلام السني والشيعي. فالحكومة والجيش اللذان خططا لغزو العراق فوجئا بشدة الدور الذي سيلعبه الإسلام الشيعي ورجاله الدينيون وقواته العسكرية بعد >الصدمة والترويع<. فقد أظهرت السنوات الأولى للاحتلال الأمريكي إلى أي مدى لم تستطع حكومة بوش والسفير بول بريمر رئيس السلطة الإقليمية الإئتلافية (٢٠٠٣-٢٠٠٤) فهم السياقات السياسية. فهم حتى لم يستطيعوا معرفة أصدقائهم من أعدائهم من بين القادة الشيعيين، ولذلك لم يكن لديهم أمل في التعامل بكفاءة مع العسكريين، مثل: مقتدى الصدر، أو العمل مع حلفائهم المحتملين، مثل: آية الله السيستاني؛ مما يفسر استمرار العنف الطائفي في العراق، وتشابك السياسات السنية الشيعية، والصراعات المحتملة في الخليج وباكستان.

فالعنف الطائفي في العراق لم يكن ببساطة نتيجة ازدياد سلطة الشيعة في العراق، ولكنه كان نتاجًا لصراعات قديمة وحديثة والأحقاد في العلاقات بين السنة والشيعة التي ذكرناها في الفصل الأول؛ فَنَحْتَ رئاسة الديكتاتور السني صدام حسين، كان غالبية السكان من الشيعة، يستبعدون من مناصب السلطة، ومن الجيش والأجهزة الحكومية. وفي عام ١٩٩٠ وحده لقي ثلاثون ألف عراقي مصرعهم نتيجة للإعدام والاغتيالات وعمليات الإبادة الجماعية[٨٧]. ولكن مع سقوط صدام حسين انقلب حظ الأقلية من السنة الذين يمثلون ٣٢% من العرب والأكراد إلى الأغلبية من الشيعة الذين يمثلون ٦٥% مما أدى إلى إشعال الصراع الطائفي من جديد. كما شكلت الحاجة إلى الاستقرار السياسي في العراق بعد الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣ وظهور الشيعة كقوة سياسية مسيطرة أرضًا خصبة للصراع والعنف الطائفي الجماعي، مثلما حدث في السياسات في العراق عام ٢٠٠٥، والتي بدأت في الأساس بالهجمات التي قام بها المتمردون من السنة، ثم كان للهجمات المضادة التي استخدم فيها كل من السنة والشيعة هوياتهم الطائفية ومذاهبهم الأيديولوجية لتبرير هذه الهجمات.

فتنظيم القاعدة في العراق هو واحد من أهم الجماعات الثورية السنية، وكان مؤسسه السني الأردني الأصل أبو مصعب الزرقاوي عام ٢٠٠٦، يكره الشيعيين، وأعلن أنهم من المرتدين. والزرقاوي مسئول عن بعض التفجيرات الدموية للمساجد الشيعية وعن اغتيال الزعماء الشيعيين والمدنيين بالإضافة إلى اغتيال قوات الأمن العراقيين وبعض العاملين بالجيش الأمريكي[٨٨]. وكان استهداف السنيين للمزارات المقدسة لدى الشيعة لإضعاف مصادر القوة لديهم، وزعزعة يقينهم بعودة المهدي المنتظر، وذلك كما أشار خوان كول قائلا:

>إن الثوار من العرب السنيين يعلمون أن الأمل بعودة المهدي والحماس المتعلق بذلك هو السبب في تماسك الشيعيين، وأنه موضوع حساس بالنسبة لهم، لهذا السبب بالضبط قام السنيون مرتين بتفجير مقام سامراء، المخصص للأب الروحي الإمام المهدي، واليوم قاموا بمنتهى الوحشية بضرب المسجد والمقام الثاني للإمام المهدي<[٨٩].

والكثير من الشيعيين يلقون اللوم ليس فقط على السنيين من العراقيين، ولكن أيضًا على الولايات المتحدة نفسها للانتهاكات التي لحقت بمعظم الأماكن المقدسة الخاصة بالشيعة، بل في حقيقة الأمر اعتبر الكثير من الشيعة أن القوات العسكرية السُنية والأمريكية هي المسيح الدجال، الذي يحول دون عودة المهدي المنتظر والسيد المسيح. ويقول كول:

>الأمر المثير للسخرية أن بعض الجنود الأمريكيين الذين يحاربون الشيعة ربما يكونون من المسيحيين الذين يؤمنون باقتراب عودة المسيح، وأن العراق هي أرض المعجزات وتحقق النبوءات<[٩٠].

فلجوء الثورات السنية للعنف الطائفي والهجمات الإرهابية للاستفادة من مخاوف السنيين من الشيعة، قابله موت الفرق العسكرية الشيعية، في الوقت الذي كان فيه الشيعيون يقومون بالانتقام والتطهير العرقي من الأسر والأحياء السنية بالضراوة نفسها. فأقوى القوات العسكرية الشيعية العراقية المسماة بالجيش المهدي كان يقودها الشاب العراقي المتطرف مقتدى الصدر، والذي اغتيل والده من قبل قوات صدام حسين عام ١٩٩٩. فقام مقتدى الصدر باللعب على القومية العراقية والمذهبية الشيعية لحشد المجتمعات الشيعية الفقيرة لافتعال ثورات عارمة ضد القوات الأمريكية. وبسبب إيمانه بالدعم الذي يقدمه له ١٥% من المجتمع الشيعي، أي: ما يعادل تقريبًا ٢,٥ مليون شخص، شارك مقتدى الصدر أيضًا في العملية السياسية، مسيطرًا على ٣٠ مقعدًا من أصل ١٢٨ مقعدًا للكتلة الشيعية، والذي تحكّم في ٢٧٥ عضوًا للبرلمان بعد انتخابات ديسمبر ٢٠٠٥[٩١].

وأصبح جيش المهدي واحدًا من أهم القوات المسلحة على أرض بغداد، وهو يقوم بحماية المناطق المهمة للشيعة. وطبقًا لبعض قادة الجيش الأمريكي- قامت القوات العسكرية لمقتدى الصدر باختراق صفوف الشرطة العراقية ووحدات من الجيش العراقي[٩١]. وأصبح تفجير المساجد، والاختطافات، والهجمات الانتحارية، وتفجير السيارات هو أمر عادي كل يوم. وعلى الرغم من عدم توفر دليل واحد على وجود تنظيم القاعدة بالعراق، إلا أنها أصبحت مهددة بأن تكون أرضًا خصبة له للتدريب على الجهاد في العالم.

سياسة أمريكا الخارجية: هل هي حرب ضد الإرهاب العالمي أم ضد الإسلام؟:

عقب أحداث ١١ من سبتمبر كان الرئيس بوش وسياسيون كثيرون آخرون حريصون على التأكيد أن أمريكا تشن الحرب ضد الإرهاب العالمي، وليس ضد الإسلام بشكل خاص. إلا أن مطاردة أمريكا عالميًا ومحليًا لما تطلق عليهم بشكل عام >الإرهابيين<، والخطابات السياسية للحكومة الأمريكية التي صاحبت هذه المطاردات، والاعتقالات الجماعية للمسلمين، وكبت الحريات المدنية للمسلمين في أمريكا- جعل الكثير من المسلمين يعتقدون أن هذه الحرب هي بالفعل ضد الإسلام وليس ضد الإرهاب.

المسار الأمريكي في السياسة الخارجية أجج مشاعر العداء لها لدى عامة المسلمين، بالإضافة إلى المتطرفين منهم، (وتشمل هذه السياسات: اتساع نطاق الحملات العسكرية التي تقودها أمريكا لتشمل ما هو أبعد من أفغانستان، وإطلاق مصطلح محور الشر على عدة دول معظمها إسلامية، وغزو واحتلال العراق، والقيادة الفاشلة لإدارة بوش للصراع العربي الإسرائيلي، وحرب لبنان وغزة) وبالتالي فقد أصبحت النظرة إلى أمريكا على أنها دولة استعمارية استخدمت قوتها السياسية والعسكرية بشكل عشوائي وغير عادل.

فأسامة بن لادن مثله مثل هتلر أو ستالين لم يقم بحشد الجماهير عن طريق دعوتهم ببساطة ليكونوا إرهابيين، وليس مثل صدام حسن أو آية الله خوميني، فقد عرف ابن لادن بمهارة المظالم التي يعاني منها المسلمون من النظم الحكومية من أمريكا على نطاق واسع، والذين لم يكن معظمهم من المسلمين المتشددين. ثم استخدم النصوص والمعتقدات الدينية ليبرر الجهاد والعنف والإرهاب.

وذلك لأن مشاعر العداء ضد أمريكا لم يكن يقودها فقط ما يقوله الإرهابيون، ولكن أيضًا الغضب من سياسات أمريكا الخارجية في العديد من المجتمعات العربية والإسلامية، ومن رجال الحكومة، والدبلوماسيين، ورجال الأعمال، والعسكريين، والمفكرين، ورجال الصحافة. فمن بين الديمقراطيين المسلمين – أي: هؤلاء الذين يؤمنون بأهمية الديمقراطية من أجل التقدم والمستقبل- نسبة ضئيلة جدًا (فقط من ٥ إلى ١٠%) الذين يعتقدون أن الولايات المتحدة هي أهل للثقة، أو

أنها دولة صديقة، أو تحترم الدول الأخرى[٩٢].

وتختلف هذه المظالم عند عامة المسلمين وعند المتطرفين المحتملين من دولة إلى أخرى، ولكنهم جميعًا يتفقون أن غضبهم بسبب دعم أمريكا لوقت طويل للأنظمة الإسلامية الديكتاتورية مثل حسني مبارك في مصر، وزين العابدين بن علي في تونس، وصدام حسين في العراق من (١٩٨٠-١٩٨٨) وبرفيز مشرف في باكستان. حيث يشير النقاد إلى استخدام أمريكا معايير مزدوجة في الترويج لمبادئها وقيمها الأساسية مثل: (الديمقراطية، والمشاركة السياسية، وحقوق الإنسان، والحريات الأساسية مثل: حرية الحديث، والاجتماع، وحرية الصحافة) بشكل انتقائي أو عدم استخدامها على الإطلاق عندما يتعلق الأمر بالعالم الإسلامي. ففي استفتاء قام به مركز جالوب العالمي للاستفتاءات لم توافق معظم الشعوب الإسلامية على أن أمريكا جادة في إقامة نظام ديمقراطي في المنطقة. أما الاستثناء فكان في لبنان حيث وافق ٤٥%، وسيراليون ٦٨%، وأفغانستان ٥٣%[٩٣].

فالمسلمون لا يحتاجون لينظروا بعيدًا عن حكومة بوش لتأكيد مخاوفهم؛ فعندما لم تستطع حكومة بوش إيجاد أسلحة الدمار الشامل في العراق، أعلنت بجرأة أن الغزو الذي قادته أمريكا والإطاحة بصدام كان هدفه إرساء الديمقراطية في العراق في إطار سياسة أوسع لتعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط كله. وفي خطاب سياسي ألقاه السفير ريتشارد هاس أحد كبار موظفي وزارة الخارجية في حكومة بوش، اعترف فيه أن الإدارات الديمقراطية والجمهورية قامت بممارسة ما أسماه >ديمقراطية استثنائية< في العالم الإسلامي؛ مقدمة المصالح العالمية على الديمقراطية، مثل: الوصول إلى النفط، واحتواء الاتحاد السوفيتي، ومحاولة السيطرة على الصراع العربي الإسرائيلي[٩٤]. وبالرغم من ذلك يرى غالبية المسلمين وآخرون كثيرون في العالم أن غزو العراق كان حرب احتلال. وأن المزاعم بالالتزام بنشر الديمقراطية تم تجاهلها بما يمكن تسميته على الأقصى >ديمقراطية موجهة< برعاية أمريكية، أما خارج العراق، فقد وافقت غالبية الدول على أن مبادرة أمريكا في العراق أحدثت من الضرر أكثر مما أحدثته من النفع[٩٥].

فالحرب في العراق كانت دون دعم يستند إلى تحالف واسع، كما أنها لم تُزِلْ تهديدًا إقليميًّا أو عالميًّا يمتلك أسلحة الدمار الشامل، أو أسلحة نووية، أو حتى داعمًا لأسامة بن لادن وتنظيم القاعدة. بل على العكس لقد خفض الاحتلال بشكل ملحوظ من المستوى المعيشي، سواء في (الوظائف، أو الكهرباء والماء)، أو من ناحية الأمن والأمان للكثير من العراقيين، ودفع العراق إلى شفا الحرب الأهلية، كما أشعل الفتنة الطائفية، والأكثر سخرية أنه حول العراق إلى أرض لتدريب الإرهابيين. وخلق ظروفًا سياسية واقتصادية عززت التطرف والإرهاب، وهدد استقرار البلدان المجاورة مثل: تركيا، والأردن، وسوريا، والسعودية، والكويت، ودول الخليج الأخرى، بالإضافة إلى تعزيز مكانة إيران كعامل مؤثر في السياسة في الشرق الأوسط.

فالاعتداءات التي حدثت في العراق، في (أبو غريب)، والحديثة، وخليج جوانتانامو وعمليات تسليم الأسرى (أي: نقل السجناء المشتبه بهم أنهم إرهابيون من وكالة الاستخبارات الأمريكية المركزية إلى بلدان تقوم باستخدام أساليب استجواب وتعذيب قاسية)- أدى إلى التشكك في سجل الولايات المتحدة في حقوق الإنسان وأثار غضب، ليس فقط المسلمين، ولكن آخرين كثيرين حول العالم. وقد أدان هذه الحرب الكثير من زعماء الأديان السائدة، بما في ذلك الطائفة الميثودية التابعة لبوش نفسه ووصفوها بأنها غير عادلة، وأنها كانت بدعم من القوى السياسية للمحافظين الجدد والمسيحيين اليمينيين المتشددين، مما أدى بالولايات المتحدة إلى محاولة التحايل على القانون الدولي من خلال تبني مبدأ الهجمات

الوقائية، والابتعاد عن اتفاقيات جينيف، ومحاولة إعفاء نفسها من المحاسبة أمام المحاكم الدولية.

فتدهور العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية والشعور بتحيز الولايات المتحدة لها، دبلوماسيًا، وسياسيًا، وعاطفيًا، ودعمها للغزو الإسرائيلي وحروب إسرائيل في لبنان وغزة- أفقد أمريكا مصداقيتها في العالم الإسلامي والدولي. فقد فشل الرئيس بوش باستمرار في موازنة اتهاماته لحزب الله، والأعمال الإرهابية الفلسطينية واتخاذه وقفة جادة مماثلة من استخدام إسرائيل للعنف والإرهاب في لبنان وغزة والضفة الغربية.

حيث دعمت حكومة بوش إسرائيل بشكل غير مشروط في حربها غير المتكافئة التي دامت ٣٤ يومًا في لبنان عام ٢٠٠٦، والتي كان سببها ظاهريًا أسر حزب الله لاثنين من الجنود الإسرائيليين وقتل ثلاثة آخرين في الثاني عشر من يوليو. وفي اليوم الذي تلا إدانة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان القصف الإسرائيلي على لبنان ووصفه بأنه >استخدام مفرط للقوة<- كان العنوان الرئيسي لصحيفة النيويورك تايمز كالتالي: >الولايات المتحدة تسارع بإيصال القنابل إلى إسرائيل<، وكان رد إسرائيل على الهجوم بالصواريخ الذي قام به حزب الله بهدف ضرب المدن الشمالية الإسرائيلية، إلقاء أكثر من مليون قنبلة عنقودية على لبنان، والتي كان ضحاياها معظمهم من المدنيين اللبنانيين وليس الإرهابيين. أما الهجمات الجوية على مطار لبنان، ومحطات الوقود، والمنارات، والكباري، والحافلات، والمنازل، ومحطات توليد الطاقة- فراح ضحيتها اثنا عشر ألف لبناني، معظمهم من المدنيين، كما تركت مليونًا آخرين بلا مأوى[٩٦]. وفقدت إسرائيل ١١٧ جنديًا و١٤ شخصًا في الحرب نفسها. وقد وجهت هيئة العفو الدولية الاتهام لإسرائيل بتدمير البنية التحتية الضرورية لحياة السكان المدنيين وتدمير أحياء وقرى مدنية بأكملها بلا جدوى إستراتيجية[٩٧].

الغزو الإسرائيلي والحرب في غزة:

إن التزام أمريكا الشديد بوجود إسرائيل، وأمنها وسلامتها- تم اختباره مرة أخرى عندما قامت إسرائيل في ديسمبر عام ٢٠٠٨ بشن حرب، مدتها ٢٢ يومًا على غزة.

ففي حين يشهد السجل السابق لرؤساء الولايات المتحدة كما في الانتخابات في الأمم المتحدة- مدى التزام أمريكا المستمر تجاه إسرائيل، فإن جورج بوش أخذ العلاقات بين أمريكا وإسرائيل إلى المرحلة الثانية؛ فقد انحازت حكومة بوش لإسرائيل، واعتمدت على الدعم العسكري لها بدلًا من الدبلوماسي؛ لتحاشي القانون الدولي، ومخاطر التورط في جرائم الحرب، فكان توقيت الحرب في غزة محسوبًا بدقة، وتم تنفيذه تحت >بصر< حكومة بوش التي دعمت الحرب الإسرائيلية في لبنان، ولكن عجزت عن التدخل فيها.

وقد تناقلت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن الجيش الإسرائيلي كان يخطط ويبحث عن ذريعة أو تحريض للهجوم على غزة. وكانت الحجة التي اتخذها لقصف غزة بالقنابل وغزو أراضيها هو انتهاك حماس لوقف إطلاق النار الذي كان مدته ستة أشهر وقيامها بالقصف المدفعي لإسرائيل. مع أن حماس قامت بالقصف المدفعي فقط بعدما فشلت المحادثات لتجديد وقف إطلاق النار. وبالرغم من أن هذا القصف لم يقتل إسرائيليًا واحدًا، ادعت إسرائيل أن إطلاق حماس للصواريخ يوميًا قادها إلى >القتال حتى النهاية المريرة<.

فقد تجاهلت إسرائيل حقيقة أنها قامت بالحصار أثناء وقف إطلاق النار لمنع دخول البضائع الضرورية إلى غزة. مما خلق كارثة إنسانية لسكان غزة، البالغ

عددهم ١,٥ مليون شخص بسبب منع المنطقة من الطعام، والوقود، والدواء، والكهرباء، والضروريات المعيشية الأخرى. وكانت الولايات المتحدة وأوروبا متواطئة في هذا الحصار الذي فرضته على حكومة حماس المنتخبة ديمقراطيًا، الذي كان ضحاياه من السكان المدنيين في غزة. فقام نشطاء حماس بإطلاق الصواريخ للتنفيس عن غضبهم.

بالطريقة نفسها التي اتبعها الجيش الإسرائيلي في الحرب على حزب الله، قام أيضًا بالتورط في غزة في جميع أنواع الهجوم الذي يتنافى مع القوانين والأعراف الدولية للحرب، وكما حدث مع لبنان قامت حكومة بوش بتدعيم الغزو الإسرائيلي والحرب على غزة، والذي راح ضحيته الكثير من المدنيين، وكان معظمهم من النساء والأطفال، وبالطبع غضت الولايات المتحدة الطرف عما تقوم به إسرائيل من تدمير للبنية التحتية والمؤسسات الاجتماعية (كالمنازل، والأحياء، والجامعات، والمدارس، والمساجد، وأقسام الشرطة، والمستشفيات)، وأشعلت المزيد من الكراهية والتطرف لدى الأجيال الفلسطينية القادمة.

ووصل عدد القتلى إلى أكثر من ١٣ ألف فلسطيني، و٥ آلاف جريح على الأقل. وكان أكثر الضحايا من المدنيين، من بينهم ٤ آلاف طفل. وكانت نسبة القتلى بين الفلسطينيين والإسرائيليين كنسبة ١٠٠ إلى ١. وقد أمدت الولايات المتحدة إسرائيل بصواريخ إف-١٦، ومروحيات الأباتشي، وتم استخدام القنابل لقتل جميع المدنيين في غزة، بل وحتى امتنعوا عن التصويت في الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار الذي ساعد على وضع مسودة. وحذت الولايات المتحدة حذو الحكومة الإسرائيلية في إلقائها اللوم على حماس وحدها لموت المدنيين في غزة، تمامًا كما فعلت مع حزب الله بسبب العدد الهائل للقتلى المدنيين في لبنان.

وبالرغم من نداءات المجتمع الدولي بما في ذلك (الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمات حقوق الإنسان، والكثير من الزعماء الدينيين، من بينهم (البابا بينديكت السادس عشر) لوقف إطلاق النار فورًا، إلا أن إسرائيل استمرت بمباركة من حكومة بوش، بل وضاعفت من حربها الجوية والأرضية ضاربة بالقانون الدولي وبانتقادات منظمة العفو الدولية بسبب >جرائمها الحربية<- عرض الحائط. وقد دفع سلوك إسرائيل النقاد إلى وصف إسرائيل بأنها >دولة شرسة<. كما استنتج آفي شلايم الأستاذ البارز في العلاقات الدولية في جامعة أكسفورد أنه:

"بالنظر إلى سجل إسرائيل على مدار العقود الأربعة الماضية جعل من الصعب مقاومة الاستنتاج بأنها قد أصبحت بالفعل >دولة شرسة<، يقودها مجموعة من القادة >المنعدمي الضمير<. فهي تقوم بخرق القانون الدولي باستمرار، وتمتلك أسلحة للدمار الشامل، كما تقوم بممارسة الإرهاب – وهو استخدام العنف ضد المدنيين لأسباب سياسية. فإسرائيل تستوفي هذه المعايير الثلاثة؛ لذلك فالرداء يناسبها ويجب أن ترتديه. فهدف إسرائيل الحقيقي ليس التعايش السلمي مع جيرانها الفلسطينيين؛ إنما هدفها هو السيطرة العسكرية"[٩٩].

أما الكاردينال ريناتو مارتينو رئيس المجلس الباباوي للعدل والسلام، فقد انتقد سلوك إسرائيل في الحرب عدة مرات قائلا: >إننا نرى مذابح مستمرة في الأراضي المقدسة في الوقت الذي لا علاقة للغالبية العظمى من الناس بهذا الصراع، ولكنهم يدفعون حياتهم ثمنًا لهذه الكراهية ... دعونا ننظر إلى الوضع في غزة: فهو يبدو كمعسكر اعتقال أكثر فأكثر<[١٠٠].

فالمظاهرات في العالم الإسلامي، والخطابات السياسية الشهيرة، والإنترنت أدانت عدم اكتراث الزعماء العرب وجامعة الدول العربية في الاستجابة بفعالية، كما عززت الشعور لدى الكثيرين كما في فلسطين- أن الإسلام هو البديل العملي

السياسي والوحيد للعالم العربي؛ حيث إن فشل الحكومات العربية والغربية أشعل شعورًا شعبيًا من العداء للغرب وأمريكا، وقدم سببًا للمتطرفين، كما هدد أمن عامة المجتمعات الإسلامية والغربية.

استمرار التحدي:

منذ بداية السبعينيات، ظهر الإسلام كقوة مؤثرة في السياسات الإسلامية، سواء لعامة المسلمين أو المتطرفين، فالحكومات والحركات الإسلامية، وتيارات الإصلاح والمعارضة، وحتى الإرهابية لجئوا إلى الدين كمصدر للهوية، والشرعية، والحشد الشعبي، وظهرت الحركات الدينية المتطرفة والإرهابية اليوم محليًا وعالميًا. وحاليًا يواجه المسلمون تحديًا مزدوجًا يتمثل في الإصلاح الديني والسياسي، وكلاهما جزء لا يتجزأ من تنمية المجتمعات الإسلامية وتهميش واحتواء التطرف الديني والإرهاب.

ويلعب المفكرون والزعماء الدينيون دورًا مهمًا في الصراع من أجل روح الإسلام؛ فعليهم أن يتحملوا السلطة الدينية ويقدموا رؤية للإسلام تمكن المسلمين من مواجهة تحديات العلاقة بين الدين والحياة في بيئة سريعة التغير، ويرفضوا أديان الكراهية. وهذا التحدي هو في صياغة وتطبيق إصلاحات فقهية وتربوية في (المدارس والجامعات) يمكن أن تتصدى بفعالية لتحديات العولمة في القرن الواحد والعشرين وحاجة الأديان إلى الشمولية بدلًا من الحصرية، وأن يتبنوا التفاهم، والاحترام المتبادل، والمساواة الدينية.

وكما سنرى، في الفصل القادم، أن هناك بالفعل مجموعة من الإصلاحات المختلفة عالميًا، التي تعمل وتتحدث في القضايا الدينية والإصلاحات السياسية. من هم أصحاب هذه الإصلاحات المهمة؟ ما هي تحديدًا القضايا الرئيسية التي يتحدثون عنها بالنسبة للإسلام والعلاقات بين المسلمين والغرب في القرن الواحد والعشرين؟

obeikandl.com